جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم التمويل والمصارف

# العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان

# The Relationship between Working Capital Management and Cash Position in Commercial Banks Listed on Amman Stock Exchange

إعداد الطالب:

أسامة محمود زكي بعاره

إشراف:

الدكتور أحمد سالم الخزعلي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص التمويل والمصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الصيفي

٢٠١٧ / ٢٠١٨



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

## التفويض

أنا أسامه محمود زكي بعاره أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ:.....



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## إقرار وإلتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: أسامه محمود زكي بعاره　　الرقم الجامعي: ١٥٢٠٥٠٣٠٢٩

تخصص: تمويل ومصارف　　كلية: الاقتصاد والعلوم الادارية

أُعلن بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً باعداد رسالتي بعنوان:

"العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن هذه الرسالة غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:.....

التاريخ:.....



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوقشت هذه الرسالة:

**العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان**

**The Relationship between Working Capital Management and Cash Position in Commerical Banks Listed on Amman Stock Exchange**

وأُجيزت بتاريخ:

**إعداد الطالب**

**أسامه محمود زكي بعاره**

**إشراف**

**الدكتور أحمد سالم خالد الخزاعلة**

| أعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
|---|---|
| د. أحمد سالم خالد الخزاعلة (مشرفاً رئيساً) | |
| أ.د غازي رقيبات | |
| أ.د محمود جرادات | |
| د. إياد ملكاوي | |





المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الإهداء

**إلى القلب المعطاء والنمير العذب  أبي  تقديراً وامتناناً.**

**إلى النور الذي يسير معي أينما كنت .. إلى من كلّت أناملها لتُقدم لي لحظة سعادة إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتُمهد لي طريق العلمإلى رمز الحب وبلسم الشفاءإلى القلب الناصع بالبياض أمي حباً وعرفاناً**

**إلى نبراس الحياة وعطرها ..إخوتي وأصدقائي الاعزا..**

**وفاءاً واحتراماً**

**أهدي ثمرة جهدي هذا**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الشكر والتقدير

الحمدللّه رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وإمام المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آل بيته وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد ..

فإنه ليشرفني أن أتقدم بموفور الشكر، ولمن علمني الجلد في القراءة والصبر في الكتابة والإتقان في إخراج الرسالة مشرفي الدكتور أحمد خزاعلي وإلى كل من ساعدني في إعدادها.

وأتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والئعلوم الإدارية.

ويكرمني الثناء على أعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور غازي رقيبات والدكتور محمود جرادات والدكتور إياد ملكاوي لما قدموه من جهد وتقويم ليرى هذا العمل النور...

كما أخص بالشكر أخي وداعمي على اتمام مسيرتي العلمية لغاية الأن..أخي الحبيب بركات

وللّه الفضل من قبل ومن بعد .....



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة المحتويات


التفويض ..... ب
الإهداء ..... ه
الشكر والتقدير ..... و
قائمة المحتويات ..... ز
قائمة الجداول ..... ط
الملخص باللغة العربية ..... ي
ABSTRACT ..... ك
الفصل الأول :الإطار العام للدراسة ..... ١
المقدمة: ..... ١
مشكلة الدراسة: ..... ١
أهداف الدراسة: ..... ٢
فرضيات الدراسة: ..... ٢
أهمية الدراسة: ..... ٣
منهجية الدراسة: ..... ٣
مجتمع وعينة الدراسة: ..... ٣
مصادر جمع البيانات: ..... ٣
شكل الدراسة: ..... ٤
التعريفات الاجرائية: ..... ٥
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة ..... ٧
أولاً: الاطار النظري : ..... ٧
المبحث الأول: إدارة رأس المال العامل ..... ٧
مفهوم إدارة رأس المال العامل: ..... ٧
أهداف إدارة رأس المال العامل: ..... ٨
أهمية إدارة رأس المال العامل: ..... ٨
سياسات إدارة رأس المال العامل: ..... ٩
مكونات إدارة رأس المال العامل: ..... ١١




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الوضع النقدي ..... ١٥
مفهوم الوضع النقدي: ..... ١٥
أهداف الوضع النقدي:..... ١٥
مصادر الوضع النقدي: ..... ١٥
العوامل المؤثرة في الوضع النقدي: ..... ١٦
طرق إدارة الوضع النقدي: ..... ١٩
المبحث الثالث: البنوك ..... ٢١
المبحث الرابع: العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية ..... ٢٢
أولاً: العلاقة ما بين دورة التحويل النقدي والوضع النقدي في البنوك التجارية :..... ٢٢
ثانياً: العلاقة ما بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي في البنوك التجارية :..... ٢٢
ثالثاً: العلاقة ما بين فترة تسديد الذمم الدائنة والوضع النقدي في البنوك التجارية : ..... ٢٢
رابعاً: العلاقة ما بين الرفع المالي والوضع النقدي في البنوك التجارية :..... ٢٣
خامساً: العلاقة ما بين الربحية والوضع النقدي في البنوك التجارية :..... ٢٣
سادساً: العلاقة ما بين حجم البنك والوضع النقدي في البنوك التجارية : ..... ٢٣
ثانياً: الدراسات السابقة ..... ٢٤
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:..... ٣١
الفصل الثالث : تحليل بيانات الدراسة..... ٣٢
مقدمة: ..... ٣٢
أسلوب البيانات الخاص بالدراسة: ..... ٣٢
أسلوب الدراسة: ..... ٣٢
الاساليب الاحصائية: ..... ٣٢
الفصل الرابع : النتائج والتوصيات ..... ٤٠
النتائج: ..... ٤٠
التوصيات..... ٤١
قائمة المراجع..... ٤٢
أولاً: المراجع العربية:..... ٤٢
ثانياً: المراجع الأجنبية :..... ٤٥
الملاحق ..... ٤٨



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة الجداول


| ت | الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| | نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية | ٦٥ |
| | نتائج اختبار سكون البواقي | ٦٦ |
| | نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة | ٦٧ |
| | نتائج اختبار هوسمان | ٦٨ |
| | نتائج تحليل الانحدار المتعدد | ٧٠ |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية عمان

إعداد الطالب

أسامه محمود زكي بعاره

المشرف: د. أحمد سالم الخزعلي

## الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية. تكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك المدرجة في بورصة عمان والتي يبلغ عددها (16) بنكاً تجارياً واسلامياً، وتكونت عينة الدراسة من (13) بنكاً تجارياً خلال الفترة الواقعة ما بين (2007-2016).

أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة بين إدارة رأس المال العامل مقاسا بدورة تحويل النقد والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، كما تبين بأنه يوجد علاقة بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية، كما تبين بأنه يوجد علاقة بين فترة تسديد الذمم الدائنة والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016).

أوصت الدراسة على حرص البنوك على تخفيض فترة تحصيل الذمم المدينة، من أجل زيادة رأس المال العامل ومن ثم انخفاض احتياجاتها التمويلية، من خلال استخدام طرق حديثة في ادارة الودائع.

الكلمات المفتاحية: إدارة رأس المال العامل، الوضع النقدي، البنوك التجارية، بورصة عمان.



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# The Relationship between Working Capital Management and Cash Position in Commerical Banks Listed on Amman Stock Exchange

Prepared by:

Osama Mahmoud Baarah

Supervisor:

Dr. Ahmad Salim Al- khazalah

## ABSTRACT

The study aimed at finding out the relationship between working capital management and the monetary situation in Jordanian commercial banks. The study population consists of all the banks listed on the Amman Stock Exchange, which number (16) commercial and Islamic banks, while the sample of the study consisted of (13) commercial banks during the period between (2007-2016).

The results showed that there was a statistically significant relationship at the level of significance (0.05) between the working capital administration as measured by the cash transfer and monetary position in Jordanian commercial banks during the period 2007-2016. Between the period of collection of receivables and the cash position in Jordanian commercial banks, the working capital administration as measured by the period of collection of receivables was related to the cash position in the commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. There is a statistically significant relationship at the level of (0.05) between Repayment period of accounts payable and cash position Jordanian commercial banks during the period (2007-2016).

The study recommended the establishment of rules and foundations by commercial banks to determine the level of cash that must be maintained in line with the level of management of the working capital of the existing employee, thus achieving the highest levels of profits and liquidity.

Keywords: Working Capital Management, Monetary Situation, Commercial Banks, Amman Stock Exchange.



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# الفصل الأول :الإطار العام للدراسة

## المقدمة:

للبنوك دور كبير في التنمية الاقتصادية، حيث أنها تعمل دور الوساطة المالية في حال قبولها للودائع والمدخرات من الجهات ذات الفائض المالي واقراضها للجهات ذات العجز المالي. وتعتبر إدارة رأس المال العامل من أهم الادوات في البنوك، وتُشكل مكون مهم وأساسي في مالية البنوك، بسبب تأثيرها الواضح والمباشر في كل من هدفي السيولة والربحية. ويؤدي الاحتفاظ بمستويات كبيرة من الموجودات المالية بالبنك لتحقيق عوائد مالية على مجموع استثمارتها قصيرة الأجل، ومن ناحية ثانية احتفاظ البنك بموجودات قليلة نسبياً يجعله عرضه لصعوبات ومشاكل، والعديد من الاخفاقات في إدارة عملياته التشغيلية.

وتهدف البنوك في نشاطاتها إلى تحقيق الأرباح من أجل استمراريتها في السوق، ويأتي ذلك من خلال سداد التزاماتها في الوقت المحدد لذلك، مما يتطلب وجود سيولة في البنوك، ويقصد هنا بالسيولة قدرة البنك على الايفاء بكافة الالتزامات الواجبة عليها بالمدى القصير، ولكن يوجد فترة زمنية بين تقديم الخدمة للعميل وتحصيل النقد الناتج عنها وتسمى هذه الفترة بالدورة النقدية، ومن الممكن حجز النقد من أجل دفع الرواتب والمصاريف الأخرى.

ويوجد العديد من العوامل المؤثرة على رأس المال العامل مثل ربحية البنك ومديونيته بالاضافة إلى حجم البنك والالتزامات التي يتحملها البنك بشكل كبير، ومن الملاحظ بأن رأس المال العامل في العديد من البنوك يعتبر المحور الرئيسي لسير العمل للأفضل. ومصطلح إدارة رأس المال العامل هو من مواضيع تمويل البنوك الذي يعود لاستثمار البنك في الاصول قصيرة الأجل كالمدينين والأوراق المالية قصيرة الأجل. وتُعنى إدارة رأس المال العامل في إدارة الموجودات والالتزامات المتداولة، بحيث تركز إدارة رأس المال العامل على مستوى الاستثمار في الموجودات المتداولة كافة وفي كل عنصر من عناصرها على حدة مع كيفية تمويل الاستثمار. وفي هذه الدراسة سوف يتم التعرف على طبيعة العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية.

## مشكلة الدراسة:

تعد معظم البنوك في الأردن من البنوك المتوسطة الحجم والتي تعتمد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل في ظل غياب سوق سندات متطور، مما يؤدي لزيادة توجه الافراد والشركات الى البنوك للاقتراض منها لذلك يتطلب إدارة لرأس المال العامل من قبل المدير المالي وقت وجهد كبير في البنوك من ناحية تطوير سياسات الاستثمار، واتباع الطرق التمويلية المناسبة لضمان استمرارية عمل البنك.

وتعتبر إدارة رأس المال العامل واحدة من أهم الوظائف في إدارة البنوك للحفاظ على الربحية والسيولة للبنك، ويوجد العديد من البنوك العالمية والإقليمية والمحلية التي واجهت صعوبات ومشاكل نتيجة ضعف إدارة النقدية لديها، حيث يوجد العديد من البنوك التي تركز على اظهار الصورة المثالية لدى المستثمرين والمساهمين من أجل كسب أكبر عدد ممكن منهم وبالتالي يتجاهل عوامل أخرى ربما قد تساعد على تطور وتقدم البنك نحو الأفضل بالمقارنة مع البنوك المنافسة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال دراسة مقاييس إدارة رأس المال العامل وعلاقتهم بالوضع النقدي وعلى ضوء ذلك تتحدد أهداف الدراسة كما يلي:

الهدف الرئيس الأول: التعرف على العلاقة ما بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الهدف الرئيس الثاني: التعرف على العلاقة ما بين دورة التحويل النقدي والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الهدف الرئيس الثالث: التعرف على العلاقة ما بين فترة سداد الذمم الدائنة والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الهدف الرئيس الرابع: التعرف على العلاقة ما بين حجم البنك والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الهدف الرئيس الخامس: التعرف على العلاقة ما بين الرفع المالي والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الهدف الرئيس السادس: التعرف على العلاقة ما بين الربحية والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

## فرضيات الدراسة:

تم وضع الفرضية الرئيسية التالية: لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. ويتفرع عنها:

الفرضية الأولى ($H_{01}$): لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثانية ($H_{02}$): لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين فترة سداد الذمم الدائنة والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثالث ($H_{03}$): لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين دورة التحويل النقدي والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرابعة ($H_{04}$): لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين حجم البنك والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الخامسة ($H_{05}$): لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما بين الرفع المالي والوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## أهمية الدراسة:

تمركزت أهمية الدراسة من خلال هدفها في معرفة العلاقة ما بين إدارة راس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية. ويوجد عدة جوانب توضح أهمية الدراسة وهي:

الأهمية العلمية: سوف تساعد البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان على معرفة مستوى تطبيق إدارة رأس المال العامل، وكيفية إدارة البنوك لرأس مالها العامل بالشكل الصحيح الذي يساعدها على تخطي الالتزامات الخاصة بها، بالاضافة لمستوى توفير السيولة اللازمة لدى البنوك.

كما أن هذه الدراسة ستقدم نتائج حديثة عن رأس المال العامل، مع اقتراح التوصيات التي تساعد في تحسين المشاكل التي يتعرض لها البنك على مستوى القطاع المصرفي كعدم الاستقرار الاقتصادي، وتفادي مشاكل عدم توازن الالتزامات التي تتحملها البنوك مع الموجودات التي تملكها.

الاهمية النظرية: سوف تقدم هذه الدراسة للباحثين والمهتمين توضيح لمفهوم إدارة رأس المال العامل وعمل مقارنات ما بين مع الدراسات السابقة فيما يخص العلاقة التي تربط ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي.

## منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الاحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمـية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات المالية المستخدمة في النموذج.

## مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك المدرجة في بورصة عمان والتي يبلغ عددها (16) بنكاً تجارياً واسلامياً، بينما عينة الدراسة فقد تكونت من (13) بنكاً تجارياً خلال الفترة الواقعة ما بين (2007-2016)، حيث تم استبعاد البنوك الاسلامية لاختلاف طبيعة العمل مع البنوك التقليدية واعتماد البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

## مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: التقارير المالية السنوية الخاصة بالبنوك التي تشمل عينة الدراسة والموجودة في موقع بورصة عمان (www.ase.com.jo).

المصادر الثانوية: تشمل على الكتب والدراسات السابقة المنشورة في المجلات العلمية، بالاضافة إلى رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، كما شملت على المواقع الالكترونية وخصوصاً موقع بورصة عمان، والتقارير المالية السنوية للبنوك التجارية المتوفرة في بورصة عمان للاوراق المالية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**شكل الدراسة:**

**تم بناء أنموذج الدراسة حسب المتغير المستقل وعناصره والمتغير التابع وفيما يلي توضيح لذلك :**

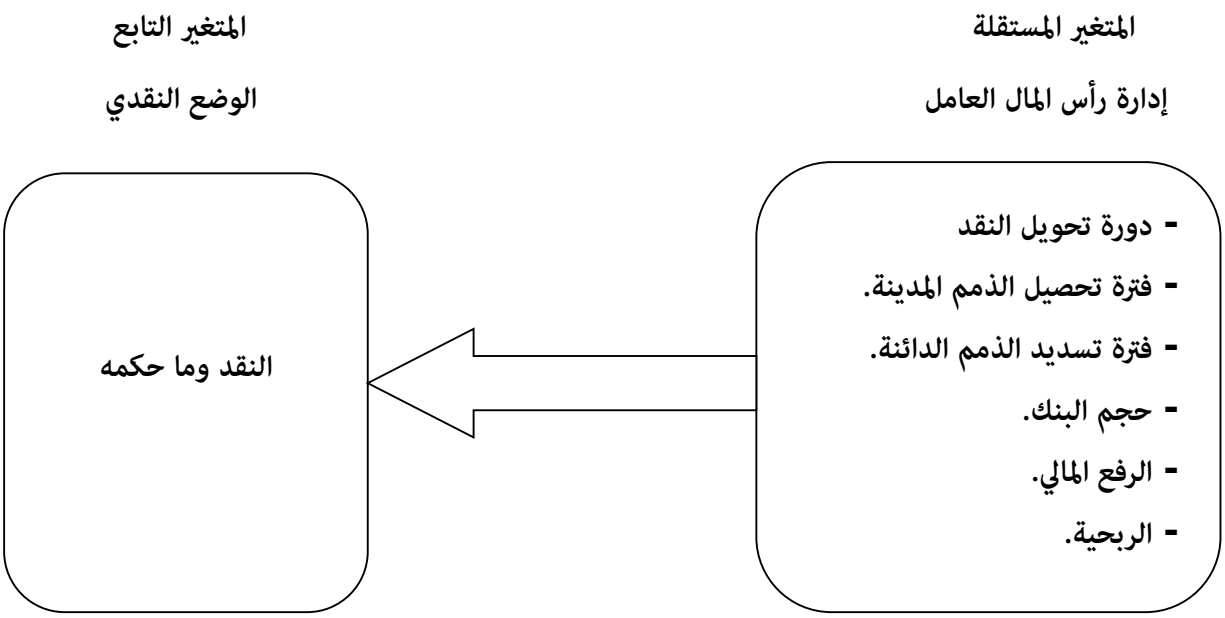


**المصدر: إعداد الباحث**

**وركزت الدراسة على موضوع علاقة إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية للفترة الواقعة ما بين (2007-2016)، واستخدمت الدراسة نموذج خاص حسب ما ورد في الدراسات السابقة التي ركزت على موضوع الدراسة مثل دراسة (Yeboah & Agyei, 2012) و(Naseer & Naseem, 2015) وكان النموذج كمايلي:**

$$C.\ TA = \beta_0 + \beta_1 CCC_{it} + \beta_2 CPP_{it} + \beta_3 DCP_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 C.S_{it} + \beta_6 Prof_{it} + e$$

**(C.TA Cash Position): الوضع النقدي وهو ما يمثل المتغير التابع.**

(CCC) Cash Conversion Cycle = **دورة التحول النقدي.**

(DPP) Debtour Payment Period = **فترة تسديد الذمم الدائنة.**

(CCP) Creditor Collection Period = **فترة تحصيل الذمم المدينة.**

(Lev) Leverage = **نسبة الرفع المالي.**

(B.S) Bank Size = **حجم البنك ويقاس من خلال إجمالي الموجودات.**

(Prof) Profitability = **ربحية البنك وتم قياسها من خلال معدل العائد على الموجودات.**

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$= **معامل الانحدار لكافة المتغيرات.**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**التعريفات الاجرائية:**

**سوف يتم تناول المتغيرات المستقلة والتابع وكيفية قياسها وذلك كمايلي:**

**المتغير التابع: الوضع النقدي:**

**تعريف الوضع النقدي على أنه النقد في الخزينة والصندوق وكافة الودائع الجارية في البنوك. وتم قياس هذا المتغير من خلال المعادلة التالية:**

**الوضع النقدي (Cash Postion)= النقد + شبه النقد**

**مجموع الموجودات**

**المتغيرات المستقلة: إدارة رأس المال العامل :**

**وتم قياسه من خلال مقياس المستخدم حسب ما ورد في دراسة (Naseer & Naseem, 2015):**

**دورة التحويل النقدي (Cash Conversion Cycle): تتكون من الذمم المدينة التي تحصلها البنوك خلال فترة معينة والذمم الدائنة التي يتم تسديدها، ويتم قياسها كمايلي (Naseer & Naseem, 2015):**

**دورة التحويل النقدي = فترة تحصيل الذمم المدينة – فترة تسديد الذمم الدائنة**

**فترة تحصيل الذمم المدينة (Debtors Collection Period): تشمل على الموجودات التي تمتلكها البنوك ومستوى الايرادات التي تحققها فوائد القروض التي تمنحها للغير. ويتم قياسها كمايلي (Naseer & Naseem, 2015):**

**فترة تحصيل الذمم المدينة = الموجودات البنكية قصير الأجل**

**إيرادات الفوائد**

**فترة تسديد الذمم الدائنة (Creditor Payment Period): تتضمن كافة الالتزامات التي تتحملها البنوك مع أي مصاريف تتحملها جراء الفوائد القروض التي يتم منحها إليها (Naseer & Naseem, 2015):**

**فترة تسديد الذمم الدائنة = الالتزامات البنكية قصير الأجل**

**مصروفات الفوائد**

**حجم البنك (Bank Size):**

**يعتبر حجم البنك من إحدى خصائصه الهامة والمؤثرة على الوضع النقدي، وكلما زاد حجم البنك كلما أصبح أكثر تنوعاً ومن ثم أقل تذبذباً في عوائده السنوية، وبالتالي يؤدي إلى إنخفاض المخاطر المالية المتعلقة به (أبو زيد وآخرون، 2005). ويتم قياس حجم البنك بمجموع الموجودات أو عدد الموظفين في البنك، وفي هذه الدراسة سوف يتم اعتماد مجموع الموجودات في البنك (اللوغاريتم الطبيعي).**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الرفع المالي** (Leverage):

**تعرف نسبة الرافعة المالية بأنها النسبة التي تستخدم من أجل معرفة كيفية قيام بنك معين بتمويل نشاطاته وعملياته التشغيلية، ومعرفة كيفية تمويل الالتزامات المتعلقة به، ويوجد عدة معايير تستخدم لحساب الرافعة المالية المتعلقة بالبنوك تتضمن الالتزامات، وحقوق المساهمين، والموجودات، ومصاريف التمويل وهي ما تعرف بالفوائد (أومت والنوباني، 2001). وتم قياسها في الدراسة كمايلي:**

**الرفع المالي = إجمالي المطلوبات**

**إجمالي الموجودات**

**الربحية** (Profitability):

**تعتبر ربحية البنك من الخصائص الرئيسية التي تؤثر في البنوك، لذلك فإن نسبة الربحية في السنوات الماضية والحالية من أهم العوامل المؤثرة على البنك، ونتيجة لذلك فمن المتوقع أن الربحية في بنوك معينة تؤدي لزيادة استثماراتها مقارنة مع بنوك ثانية، وتفضل إدارة البنك الاستثمار في موجوداتها بدل من أسهمها (Viviani, 2008). ومن ضمن المقاييس الخاصة بربحية البنك كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، وفي الدراسة الحالية سوف يتم قياس ربحية البنك بمعدل العائد على الموجودات والتي يتم حسابها كمايلي:**

**معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل بعد الضريبة**

**إجمالي الموجودات**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

تضمن هذا الفصل الاطار النظري للدراسة حيث سيتناول الحديث عن إدارة رأس المال العامل من حيث مفهوم إدارة رأس المال العامل وأهميته ومكوناته ومتغيراته، كما سيتناول هذا الفصل الحديث عن الوضع النقدي من حيث مفهومه ومكوناته وأهدافه وأهميته وعلاقته بإدارة رأس المال العامل، بالاضافة للدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى.

## أولاً: الاطار النظري :

### المبحث الأول: إدارة رأس المال العامل

إدارة رأس المال العامل تهدف للحفاظ على التوازن الأمثل ما بين مكونات رأس المال العامل للوصول لرأس المال المثالي، وعملية الوصول لإدارة رأس المال العامل المثالي تتطلب من المديرين الماليين تخصيص الوقت والجهد المناسبين من أجل اعادة الأصول والالتزامات المتداولة للمستويات المُثلى.

### مفهوم إدارة رأس المال العامل:

إدارة رأس المال العامل هي الأصول المتداولة (النقدية، الأوراق المالية قصيرة الأجل، الذمم المدينة، والمخزون)، وتمثل ذلك الجزء من الاستثمارات الذي يتحول من شكل إلى أخر حسب السير الطبيعي للأمور في الشركة، حيث أن الفكرة هنا تدور حول التحويل المتكرر من نقد إلى مخزون إلى ذمم مدينة ثم العودة ثانية إلى نقد، وذلك هو ما يُشكل الدورة التشغيلية للشركة.

إدارة رأس المال العامل تتعلق بالسياسات والقرارات الخاصة بإدارة الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في البنوك، وصافي رأس المال العامل هو عبارة عن (الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة)، أي ذلك الجزء من الاستثمار في الموجودات المالية الذي جرى تمويله بمصادر تمويل طويلة الأجل (Gill & Biger, 2013).

ورأس المال العامل هو مقدار رأس المال المتوفر للمديرين للعمل به من أجل الحصول على أعلى قيمة من قيم فوائد الاستثمار في البنك (Fabozzi & Peterson, 2013).

فإدارة رأس المال العامل تعرف على أنها كمية النقد الموجودة لتغطية متطلبات البنك النقدية القصيرة الأجل التي تتضمن الالتزامات المتداولة (Enqvistel *et al.*, 2013).

كما عرفت إدارة رأس المال العامل بأنها عملية إدارة الأصول المتداولة وإدارة الالتزامات المتداولة للبنك، وتمويل البنك لهذه الاصول المتداولة من أجل زيادة ثروة حاملي الأسهم (Gill *et al.*, 2010).

وإدارة رأس المال العامل هي الإدارة التي تتعامل مع كافة القرارات الخاصة بالموجودات والمطلوبات قصيرة الأجل، بحيث أنه الهدف منها ضمان استمرارية العمليات للبنك وتوفر تدفق نقدي كامل من أجل تغطية جميع المطلوبات قصيرة الأجل المستحقة والمصاريف المتوقعة (Ahmad *et al.*, 2014).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة رأس المال العامل على أنه الفروقات ما بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وهو ما يُمكّن البنوك من تلبية كافة احتياجاتها اليومية مما يضمن لها عملية الاستمرار.

## أهداف إدارة رأس المال العامل:

الهدف الاساسي من عملية إدارة رأس المال العامل هو إدارة الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة بكل كفاءة وفاعلية وبطرق تشمل الاحتفاظ بالكمية المناسبة من رأس المال العامل، ويتعلق هذا الهدف بوجود كمية سيولة مُثلى تتضمن الربحية. وقد تم التركيز في أهداف إدارة رأس المال العامل على توضيح العلاقة ما بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة، وبالاضافة للمشكلة التي تنتج من محاولات إدارة الموجودات المتداولة (Abbadi & Abbadi, 2013).

ومن أهداف إدارة رأس المال العامل ضمان وجود رأس مال عامل كافي من أجل تلبية كافة متطلبات النشاط اليومي إلى البنوك ومتطلبات النمو وارتفاع القدرة لتحقيق الأرباح، فإن الموجودات المتداولة تعتبر استثمارات قصيرة الأجل، فالبنوك هي المسؤولة عن دفع الالتزامات المتداولة في الوقت الصحيح، ومن ثم قدرة البنك على الوفاء بجميع التزاماته قصيرة الأجل في لحظة استحقاقها وهو ما يعرف بالسيولة، وإن السيولة لا تركز على قيمة تصفية موجوداتها، ولكن على التدفقات النقدية التشغيلية المتولدة عن كافة الموجودات (Bagchi & Khamrui, 2012).

والهدف من إدارة رأس المال العامل والذي يتمثل في العمل على تحقيق التوازن ما بين السيولة والربحية والمخاطر وحل المشاكل التي تحصل بسبب الاختلاف ما بين الاستثمارات في الموجودات المالية المتداولة واستخدام الالتزامات المتداولة، فلابد من الموازنة ما بين الاستثمار في الموجودات واستخدام الالتزامات مما يدل على أهمية إدارة رأس المال العامل، بحيث يتم بناء علاقة تبادلية ما بين الربحية والسيولة والمخاطرة واختيار فرص بديلة خاصة بالتمويل لإدارة رأس المال العامل ويليها توفير السيولة الجيدة، كما أنه من أهداف إدارة رأس المال العامل تحقيق التوازن ما بين طبيعة الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة التي تملكها البنوك، وذلك من أجل الحفاظ على مستوى الخطر الذي ربما قد تتعرض له البنوك، بالاضافة إلى العمل على إدارة الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة بشكل يتصف بالكفاءة والفعالية والقدرة على الاحتفاظ بكمية جيدة من رأس المال العامل، كما تساعد إدارة رأس المال العامل على الوفاء بالالتزامات التي تتحملها البنوك في الوقت المناسب مع القدرة على الاستفادة من نسبة الخصم التي يتم تحديدها عند الدفع قبل المدة المحددة (العامري والصياح، 2007).

وتعتمد إدارة رأس المال العامل على قدرة البنك في ضمان وجود رأس مال عامل كافي ينسجم جميع الالتزامات اليومية للبنك، والبنك هو الطرف المسؤول عن دفع كافة الالتزامات المتداولة بالمدة الزمنية المحددة والوفاء بالالتزام بالسداد في لحظة المطالبة بها من الطرف الأخر (الحديدي والجوعاني، 2008).

## أهمية إدارة رأس المال العامل:

تُعد عملية إدارة رأس المال العامل جزء ذات أهمية من الإدارة المالية للبنوك، وذلك لما لها من تأثير على استمرارية البنوك وأثرها على أداء البنوك وهو ما يعتمد على كيفية إدارة واستخدام رأس المال العامل بشكل كفوء وفعال بعمليات البنك الخاصة به (Raheman *et al*., 2011).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتركز أهمية إدارة رأس المال العامل في تأثير كمية الاصول المتداولة غير المناسبة على فرص البنك الاستثمارية (Al- Mwalla, 2012).

فإن عملية إدارة رأس المال العامل هي عملية موازنة بين المخاطر والعوائد، فإذا كانت الأصول أقرب للنقدية قلت الخطورة وقل مستوى العائد المتوقع، مما يؤدي لانخفاض مستوى الربح المتوقع وارتفاع فترة الاحتفاظ بالموجودات المتداولة غير النقدية (Al-Debi`e, 2011).

لذلك فعملية إدارة رأس المال العامل لديها عدة جوانب ايجابية على البنوك، مما يزيد من سيولة البنوك، ومن ثم ترتفع قدرتها على دفع التزاماتها المالية على المدى القصير، وتشمل وجود سيولة مناسبة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وبذلك تساعد البنوك من الحصول على المستوى الجيد والمناسب من مكونات رأس المال العامل وهو ما يضمن كفاية رأس المال العامل (Yeboah & Agyei, 2011).

ويتضح لنا من خلال ما سبق بأنه إدارة رأس المال العامل عملية تخطيط ومراقبة الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة وذلك بهدف تخفيف أو حذف خطر عدم القدرة على الوفاء بالمستحقات المالية للبنك في المدى القصير.

## سياسات إدارة رأس المال العامل:

إدارة رأس المال العامل من الامور المهمة في البنوك، وتختلف بمستوى استثمار البنك في الموجودات المتداولة، وبسبب هذه الأهمية يتطلب من البنوك اتباع سياسات واضحة للتعامل مع مكونات رأس المال العامل، وتعتمد هذه السياسات على مستوى الاستثمار في رأس المال العامل وعلى مستوى نشاط البنوك (Ehrhardt & Brigham, 2011).

ومن ضمن السياسات التي يمكن للبنوك اتباعها السياسة المقيدة والتي يكون فيها الاستثمار في رأس المال العامل عند المستوى الادنى، وهذا ما يدل على احتفاظ البنوك بالمستوى الأدنى من الذمم المدينة والنقد، من أجل تمويل مستوى معين من نشاط وعمليات البنوك، وتؤدي السياسة الضيقة لزيادة الأرباح، بحيث أنها تقلل من كمية النقد المتوفرة في الموجودات المتداولة، بالاضافة لزيادة خطر وجود نقص السيولة أو زيادة نفاذ (Waston & Head, 2007).

يوجد عدة سياسات تعمل البنوك على اتباعها في إدارة رأس المال العامل هي (IFaradonbeh, & Idolatabad, 2015):

سياسة الاستثمار.

سياسة التمويل.

أولاً: سياسة الاستثمار

العمل على تحديد مستوى الاستثمار في الموجودات المتداولة، بحيث يتم توضيح عملية المبادلة التي تحدث ما بين المخاطر والعوائد التي تحصل عليها البنوك، ويتضمن مستوى الاستثمار مجموعة من السياسات البديلة التي تستخدم في الموجودات المتداولة وهي (IFaradonbeh, & Idolatabad, 2015):



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**السياسة المحافظة:**

**تعمل السياسة المحافظة على قدرة البنوك في الاحتفاظ بأكبر نسبة من موجوداتها المتداولة من أجل القدرة على تحمل أي توسع يتم في ودائع العملاء والتأمينات النقدية، كما تمتاز هذه السياسة بأنه نسبة الموجودات المالية للايرادات تشكل مقياس لسياسة انخفاض مستوى العوائد والمخاطر، فهذه السياسة تدل على ارتفاع حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة، وإن عملية الاحتفاظ بكمية كبيرة من النقد تعمل على انخفاض مخاطر السيولة بشكل كبير، وبالتالي انخفاض مستوى الربحية، وذلك نتيجة ارتفاع تكلفة رأس المال العامل بسبب تخصيصه من أجل الاستثمار في موجودات قليلة الربح نوعاً ما (Waston & Head, 2010).**

**السياسة المعتدلة:**

**تعمل السياسة المعتدلة على احتلال مركز ما بين السياسة المحافظة والسياسة المجازفة، بحيث تتميز بالاعتدال من ناحية استثمارها في كافة مكونات الموجودات المتداولة (النعيمي، 2009).**

**كما تتميز في المساواة من ناحية نسبة الموجودات المتداولة التي تحتفظ بها البنوك لمواجهة الزيادة في النمو بودائع العملاء وايراداتها، بحيث تكون هذه النسبة مناسبة لا تتضمن أي زيادة أو نقصان (**IFaradonbeh, & Idolatabad, 2015**).**

**السياسة المجازفة:**

**تعمل السياسة المجازفة على احتفاظ البنوك على الموجودات المتداولة القليلة من أجل مواجهة التوسع في حجم الودائع للعملاء والايرادات، بما معناه انخفاض في نسبة الموجوادت المتداولة إلى الايرادات، وامتلاك البنوك عائد ومخاطر كبيرة (النعيمي، 2009).**

**ثانياً: سياسة التمويل-**

**يعتبر القرار الاساسي لإدارة رأس المال العامل هو الاختيار ما بين استخدام التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، وبالتالي التركيز على مزيج التمويل القصير الأجل والطويل الأجل من أجل تمويل استثمارات البنك والذي يعتبر عملية مبادلة ما بين المخاطر والعوائد فيما يختص بمجال التمويل (**IFaradonbeh, & Idolatabad, 2015**).**

**لذلك فإن مخاطر التمويل قصيرة الأجل تكون أعلى من مخاطر التمويل طويلة الأجل، ويعود السبب في ذلك بأنه كلما قل استحقاق ديون البنك كلما ارتفع حجم الخطر في عدم توفر السيولة النقدية لدى البنك من أجل مواجهة دفعات الفوائد وتغطية كافة دفعات القروض (**Al-Debi`e, 2011**).**

**كما أن التمويل للقروض قصيرة الأجل أقل تكلفة للتمويل بالقروض طويلة الأجل بما يكون أكثر ربحية بسبب سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل أدنى من القروض طويلة الأجل، وذلك بسبب أنه مستوى المخاطر المتعلقة بالقروض قصيرة الأجل أقل من المخاطر المتعلقة بالقروض طويلة الأجل، وإن القروض قصيرة الأجل تعطي مرونة أكبر للبنك، فاذا نقصت حاجة البنك للاموال تستطيع أن تسدد القروض القصيرة الأجل في حال استحقاقها، أما اذا قلت حاجتها للاموال وكانت قروضها طويلة فإنه على البنك أن يتحمل تكاليف الفائدة العالية على هذه القروض في أوقات لا تحتاج فيها إلى التمويل مما يزيد من تكاليف التمويل ويخفض من ايرادات البنك (النعيمي، 2009).**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**مكونات إدارة رأس المال العامل:**

**يتكون رأس المال العامل من الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة، وتتضمن الموجودات المتداولة على النقد والذمم المدينة، بينما الالتزامات المتداولة تتكون من الذمم الدائنة (Atrill, 2009).**

**كما ورد في النظرية المالية التقليدية فإنه تتمتع هذه الارصدة بسيولة كبيرة، مما يعني تحصيلها أو دفعها خلال فترة قصيرة من الزمن، ولكن على الرغم من السيولة إلا أنه يوجد متطلبات مستمرة لمكونات إدارة رأس المال العامل يجب على كافة البنوك اتباع طرق وأساليب إدارة هذه المكونات من أجل الحصول على مستوى جيد ومناسب لإدارة البنك بكل كفاءة وفاعلية (Quiry *et al*, 2009).**

**أولاً: إدارة النقد** Cash Management

**يعد النقد من أكثر الموجودات سيولة، وتحتفظ البنوك بالنقد لأسباب عديدة كدفع الرواتب والاجور والضرائب، بالاضافة لأرباح الأسهم التي تحدث من خلال العمل المعتاد، أو ربما من أجل الاستفادة من الفرص المؤقتة كالانخفاض المفاجئ في أسعار المواد الخام، أو ربما لتوفير احتياط من أجل تلبية العديد من الاحتياجات غير المتوقعة، وإدارة النقد هي جمع وتوزيع واستثمار النقد بكل كفاءة وفاعلية (** Horne & Wachowicz, 2008**).**

**ومن غير الممكن إدارة النقد من غير وجود خطة مالية تشمل بشكل واضح على الأهداف والاحتياجات للنقد، ويكون قرار الإدارة هو إما الالتزام بالخطة المالية وتنفيذها بشكل كامل، أو في حالة تغير الموارد النقدية يتم تجديد الخطة من أجل الوصول لأفضل وضع ممكن (Acharya *et al*., 2007).**

**ثانياً: إدارة المدينين** Account Receivable Management

**الحسابات المدينة تتكون من خلال قيام البنك على منح الائتمان للعملاء وهو ما يعرف باسم ذمم البيوع المؤجلة لأهداف تجارية أو استهلاكية، وتُشكل الحسابات المدينة عنصر أساسي من مكونات رأس المال العامل وتعد أقل سيولة من النقدية والاستثمارات المؤقتة وأكثر سيولة من المخزون، وتؤدي سياسة البيع بالأجل الذي تمارسه معظم البنوك (عبدالله والسهلاوي، 2009).**

**وتعتمد إدارة المدينين على السياسة الائتمانية بالنسبة للبنك التي تتعامل بتقديم الخدمات على الحساب، حيث أن السياسة الائتمانية للبنك تعتمد على الظروف الاقتصادية، ففي حالة الركود الاقتصادي (Recession) يتبع البنك سياسة ائتمانية مرنة بسبب أن الطلب نوعاً ما يكون محدود على الخدمات المقدمة من قبل البنوك وبالتالي يؤدي لارتفاع التكلفة ولكن في حال الازدهار الاقتصادي (Boom) يتبع البنك سياسة ائتمانية صارمة (Ehrhardt & Brigham, 2011).**

**وتعتبر الذمم المدينة من أحد عناصر استخدامات الأموال التي تنتج عن السياسة الائتمانية للبنك مما يزيد في اجتذاب العملاء، بحيث أنها أموال مجمدة من الممكن أن يحقق البنك منها أرباح أو خسائر بسبب تكلفة الفرص الضائعة (حماد، 2005).**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثالثاً: إدارة الدائنين** Payables Management

**تتكون الذمم الدائنة من أرصدة البنك، بحيث يتم امتلاك تأمينات نقدية من طرف أخر بنك أو مؤسسة تمويلية، فيجب على البنك أن يأخذ الموافقة لإتمام هذه العلاقة مع كافة العملاء لديها والتي تشمل على وجود كافة شروط الائتمان، مثل طريقة الدفع، والفترة الخاصة بفترة الدفع، والخصم النقدي المتعلق بفترة زمنية محددة** (Gitman, 2003).

**حيث أن فترة الائتمان هي اعطاء أعلى حد من الايام التي يجب فيها سداد المبلغ المستحق على البنك، بينما الخصم يتعلق في تسديد البنك للمبلغ المستحق قبل الفترة الزمنية المحددة من أجل الحصول على خصم معين يتم تحديده عند الاقتراض، ويجب على البنك تقديم ضمانات من أجل اثبات القدرة على سداد المبلغ المقترض، وعندما يحدث عدم قدرة على سداد الدين المستحق على البنك، يجب تقديم ضمانات من أجل تسوية الحسابات المتأخرة عن الوقت المحدد** (Darun, 2008).

**وفي حال حدوث تأثير في السداد في نهاية الفترة المتفق عليها أو فيما بعدها، يخلق كلفة اضافية على المدى القصير، على الرغم من أن ذلك يعطي البنك فرصة اضافية من أجل تمويل كافة العمليات، مما يلحق الضرر بسمعة البنك الائتماني بالاضافة لخسارة الخصم النقدي المتفق عليه في حال السداد المبكر** (Moyer *et al*., 2009).

**تكلفة وتمويل إدارة رأس المال العامل:**

**في حال الاستثمار في رأس المال العامل يجب على البنوك الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والفوائد، فعلى سبيل المثال يكون استثمار البنوك في الذمم المدينة بسبب توقع البنوك الحصول على فوائد الدفع المبكر، كما أنه من الممكن أن تستغني البنوك عن الدخل من الفوائد، مع احتفاظها برصيد ثابت من النقد بدل من وضع المال من أجل العمل في الاوراق المالية** (Brealey *et al*., 2006).

**وتتطلب عملية إدارة رأس المال العامل الموازنة ما بين التكاليف التي تزيد مع الاستثمار، والتكاليف التي تقل مع الاستثمار، وتسمى التكاليف التي ترتفع مع ارتفاع الاستثمار بالتكاليف الدفترية، ومثال على ذلك تكاليف الفرصة البديلة التي تتعلق بتكلفة تمويل الاستثمار، وهي ما تسمى التكاليف التي تقل مع ارتفاع الاستثمار بتكاليف النقص مثل فقدان الشهرة عند العملاء، كما تتواجد التكاليف الدفترية وتكاليف النقص في معظم البنوك من خلال معظم أشكال الموجودات الحالية، وخصوصاً في الاوراق المالية والنقد** (Pike & Neale, 2009).

**وعملية الاستثمار في الموجودات المتداولة تتطلب من البنوك وجود تمويل لهذا الاستثمار، ويوجد مصادر أساسية لتمويل الاستثمار في رأس المال العامل كالقروض، والحسابات المستحقة الدفع والالتزامات المستحقة، والديون طويلة الأجل، والاسهم العادية، وكل مصدر من مصادر التمويل لديه مزايا وعيوب لذلك على البنك أو تختار أفضل مصدر لها، ويوجد طريقتين إلى تمويل رأس المال العامل وتختلف هذه السياسات عن بعضها البعض بمستوى استخدامها لمصادر التمويل قصيرة الأجل حسب ما ورد في دراسة (** Ehrhardt & Brigham, 2011**):**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**أولاً: طريقة الاستحقاق "تصفية الذات" (Maturity Matching or Self – Liquidating):**

**تهدف هذه الطريقة إلى تمويل كافة الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة من خلال استخدام رأس مال طويل الأجل.**

**ثانياً: الطريقة المحتفظة (Conservative Approach):**

**يتم من خلال تمويل العديد من الموجودات المتداولة عن طريق استخدام الديون قصيرة الأجل، والهدف من هذه الطريقة يتم استخدام الأوراق المالية المتداولة (راضي، 2009).**

**المفاضلة بين العوائد والمخاطر للبدائل التمويلية لادارة رأس المال العامل:**

**يتم عمل تقدير للاحتياطات التمويلية للبنك من خلال مقدار استثماراتها في الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة، ومن الممكن تقسيم الموجودات المتداولة إلى قسمين هما :**

**أولاً: موجودات متداولة دائمة (Permenant Current Assets).**

**ثانياً: موجودات متداولة متغيرة (Fluctuating Current Assets) .**

**يتأثر بحجم الموجودات قصيرة الأجل، بحيث يرتفع ما تحتفظ فيه البنوك من حسابات مدينة في فترة النشاط، وينخفض هذا الحجم لنهاية الدورة المالية. لكن الموجودات المتداولة طويلة الاجل فتتمثل في الحد الادنى من الموجودات المتداولة المترتب على البنك للاحتفاظ فيه، بحيث أن الحد الأدنى هو ما يتعلق بالاستمرار (Nasser & Naseem, 2015):**

**دورة إدارة رأس المال العامل:**

**يقاس نشاط إدارة رأس المال العامل من خلال التعرف على معدل دورانه، بحيث يتم قسمة صافي الايرادات على صافي رأس المال العامل، وتُعبر هذه العلاقة عن قدرة إدارة رأس المال العامل على توليد الايرادات. ويكون انخفاض معدل الدوران بسبب إرتفاع في رأس المال العامل أكثر من اللازم، إلا أن ارتفاع معدل الدوران يكون بسبب عوامل معاكسة تماماً لعوامل الانخفاض، ويُفضل تحليل رأس المال العامل من خلال معدل دوران إدارة رأس المال العامل والمتمثلة في (Marttonen, 2013):**

**دورة رأس المال العامل في البنوك:**

**تعمل دورة رأس المال العامل في البنوك، عند قيام البنك في الحصول على الودائع واستخدامها في الاستثمارات ومنح القروض ومن ثم تحصيل القروض وبيع الاستثمارت نقداً، فإن مفهوم دورة رأس المال العامل في البنوك هي العمليات التي تبدأ بقبول الودائع من الجهات ذات الفائض ثم إقراضها للجهات ذات العجز أو أن يستثمرها البنك في الاوراق المالية، أو عن طريق الصيغ الأخرى وتنتهي بسحب الودائع وتحصيل القروض الممنوحة للمستثمرين، أو هي دورة رأس المال العامل بالفترة الزمنية المنقضية ما بين عمل استثمارت في الأصول المتداولة إلى حين تحصيل ثمن المبيعات نقداً (Marttonen, 2013).**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن دورة رأس المال العامل هي دورة العمليات التشغيلية لرأس المال العامل التي تبدأ بإستثمار النقدية في شراء الاوراق المالية والقروض والاستثمارات المختلفة ودفع الأجور والمرتبات وكافة المصروفات التسويقية والإدارية الأخرى، والدخول في مشروعات إنتاجية أخرى وتحويلها إلى نقدية أو حسابات مدينة أو أوراق قبض ثم تتحول هذه العناصر إلى نقدية مرة أخرى. وعُرفت دورة رأس العامل بالعمليات التي تبدأ بإستخدام النقود في شراء الأصول والدخول في مشروعات استثمارية قصيرة الأجل وتنتهي بعملية البيع أو تصفية المشروعات (كلش، 2010).

حساب دورة رأس المال العامل:

تُحسب دورة رأس المال العامل بالفترة الزمنية منذ بداية تنفيذ الصفقات المالية والاستثمارات حتى بيعها واستلام النقدية ويتحدد فترة طول الدورة بناءاً على عدة عوامل مثل، طبيعة الصناعة أو النشاط ومستوى التكنولوجيا المستخدم وكفاءة جهاز التسويق والتحصيل بالبنك. تُعبر دورة رأس المال العامل عن ممارسة البنك لأنشطتها الانتاجية فحجم العمليات الجارية في أي وقت هو الذي يحدد مقدار رأس المال اللازم وهو الذي يحدد طول دورته (Yeaboah & Agyei, 2012).

وتأتي أهمية دورة رأس المال العامل كمؤشر لفعالية البنك في إدارة سيولتها وعملياتها، فإذا قل رأس المال العامل دل ذلك على أن قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل قد قلت، وبالتالي زاد مستوى المخاطرة المالية لها. أما إذا زاد رأس المال العامل بشكل كبير دل ذلك على أن البنك غير فعالة في إدارة عملياتها، أما المبيعات قد قلت أو أنها لا تحصل ديونها (المصري، 2015).

الشكل (١-١)

دورة رأس المال العامل

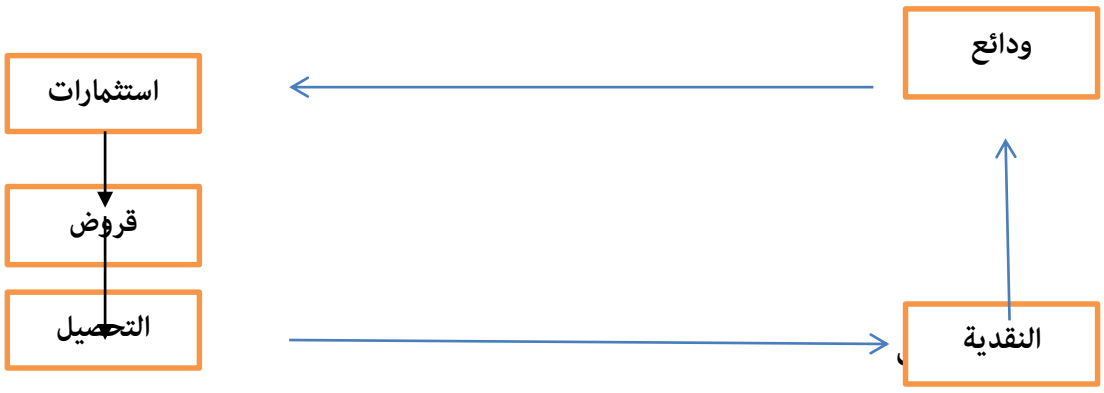


والشكل السابق يوضح دورة رأس المال العامل في البنوك التي تبدأ بقيام البنك بالحصول على ودائع واستخدامها في الاستثمارات ومنح القروض ومن ثم تحصيل القروض بشكل نقدي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني: الوضع النقدي

يعتمد الوضع النقدي للبنوك على الاجراءات والترتيبات التي تتخذها البنوك في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العالمية، لذلك فإن الوضع النقدي هو أكثر الأنواع النقدية التي ترتبط بالتمويل والاستثمار، فإن عملية توفير النقد ضرورية لتمويل احتياجات القطاعات الاقتصادية المتنوعة والتوسع في الأسواق المالية.

### مفهوم الوضع النقدي:

يُعرف الوضع النقدي بأنه القيم النقدية التي تكون متداولة ومدرجة في القوائم المالية الخاصة بكل بنك، بحيث يعبر النقد عن مستوى حجم عمل البنك بشكل واضح، وهي كل شي مقبول في الدفع مقابل الخدمات وسداد الالتزامات (Samiloglue & Demirnes, 2014).

والوضع النقدي هو جميع الأموال السائلة التي مصدرها الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة، أو ربما العناصر التي يستطيع المسؤلون عن السياسة النقدية التحكم فيها (باشا، 1984).

كما عُرف الوضع النقدي بأنه كافة القيم الجديدة والقيم السابقة المتداولة في البنك، بحيث أنها تتضمن جميع وسائل وامكانية الدفع سواء للغير أو ما يخص عمل البنك (الشواورة، 2013).

### أهداف الوضع النقدي:

الأساس في عمل المؤسسات المالية والبنوك هو النقد وما حكمه، بحيث أن النقد الذي تملكه البنوك يعمل على اظهار مستوى استمرارية البنك والالتزام بسداد الديون التي عليه، فإن الهدف من الوضع النقدي لدى البنك العمل على تحسين سمعته الائتمانية فيما يخص سداد كافة الالتزامات في تاريخ استحقاقها، والانسجام مع الظروف الطارئة حسب ما هو وارد في خطة البنك المعدة من قبل الادارة. ويتعرض البنك إلى ظروف طارئة ومستعجلة مما تتطلب وجود نقدية خارجية، وذلك كما هو في وقوع اضطراب أو تصفية نشاط معين في المنطقة التي يكون فيها البنك للاستفادة من عوائد الفرص الاستثمارية المتوقعة بفترات متنوعة والتي يصعب من خلالها الحصول على قروض من جهات ثانية (حماد، 2013).

ومن الممكن ملاحظة بأنه الهدف الرئيسي فيما يتعلق الوضع النقدي في البنك بالنسبة للافراد الخارجيين إعطاء صورة حقيقية بأنهم قادرين على تسديد كافة الالتزامات التي يتحملها البنك.

### مصادر الوضع النقدي:

يوجد مجموعة من المصادر المتنوعة التي قد تساعد في تدعيم الوضع النقدي بالبنك بشكل كامل حسب ما وردت في دراسة (Ray, 2014):

أولاً: البنك المركزي

يقوم البنك المركزي على أخذ النقود من البنوك على شكل احتياطي النقدي، وإصدار النقود بجميع فئاتها، حيث يلتزم في كافة المعايير المتعلقة بعملية الاصدار مثل المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة النقود



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمارس البنك المركزي كافة مهامه كسلطة نقدية في إدارة السياسة النقدية من خلال :

١- تحديد توجهات السياسة النقدية وتختلف بحسب استقلالية البنك المركزي من دولة لاخرى.

٢- اختيار الطريقة المناسبة للسياسة النقدية، بحيث أن هذه الوسائل ممكن أن تختلف حسب الهيكل المالي والوضع الاقتصادي للدولة مثل معدلات الفائدة.

٣- تحديد الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية حسب للتطورات الظروف الاقتصادية وتعتبر عملية دقيقة وتجعل السلطة النقدية أحياناً في مواجهة السلطة التنفيذية. (Ray, 2014 )

ثانياً: ايداعات نقدية

تعني الايداعات النقدية بأنها جميع الأموال المودعة للبنك سواء أكانت هذه الأموال في صورة نقد أو شيكات، بحيث أنها عملية تتم ما بين البنك والعميل، فيعمل العميل على ايداع مبلغ من النقود في احدى وسائل الدفع المتعارف عليها، وفي المقابل فإن البنك يلتزم بدفع المبلغ عند الطلب أو في حال الوصول لميعاد دفعه (هندي، 1996).

وايداع العملاء إلى الاموال التي لديهم في البنك يعمل على توليد النقد ووضع نظام الاحتياطي الجزئي بما يسمح ويحافظ على جزء من الودائع والقروض، وتعمل البنوك على عملية الايداع بسبب أنها المكان الذي يؤمن الناس فيه على أموالهم من السرقة والضياع، ووظائف البنوك التجارية تركز على تجميع وتحصيل الجزء الأكبر من المدخرات النقدية إلى المجتمع، وتعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل في البنوك التجارية، مما تكتسب تلك الاموال أهميتها الاقتصادية في حال تم توجيه جزء منها مثل الأموال الفائضة لعمليات الاقراض والاستثمار النشاط الاقتصادي (الصائغ وأبو حمد، 2006).

يتضح من خلال ما سبق فيما يتعلق بمصادر الوضع النقدي، بأنه أساس استمرارية عمل البنك معتمدة بشكل رئيسي على الايداعات النقدية التي تتم من قبل العملاء بشكل مستمر، فإن الايداعات النقدية تعطي للبنك القدرة على امتلاك سيولة تمكنها من استثمار هذا النقد في أعمال متعلقة بالبنك بالاضافة إلى أن المودعين لديهم ثقة عالية في البنك نفسه.

## العوامل المؤثرة في الوضع النقدي:

يوجد العديد من العوامل المؤثرة على الوضع النقدي في البنوك مثل السياسات المالية والنقدية، حيث تستطيع البنوك التأثير على الوضع النقدي الذي تملكه من خلال تلك السياسات، ففي حال تخفيض النقود يقوم البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر الخصم أو الدخول في عمليات السوق المفتوحة وهي على هيئة بائع للسندات الحكومية عند استخدامها للسياسة النقدية ومن ضمن أدواتها

سعر اعادة الخصم:

يُعرف سعر اعادة الخصم بأنه سعر الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي من البنوك التجارية ويكون ذلك مقابل خصم محدد تملكه من كمبيالات وأذونات، ويكون ذلك مقابل ما يقدمه لها البنك المركزي من قروض وسلف مضمونة بهذه الأوراق أو غيرها، ويتم العمل من قبل البنك المركزي على استمرار أسعار هذه الفائدة، وتعد سياسة سعر الخصم من الناحية التاريخية من أقدم الوسائل التي يتم استخدامها في البنك المركزي (الشمري، 1999).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسعر الخصم هو عبارة عن أداة من الأدوات الكمية للسياسة النقدية والذي يمثل سعر الفائدة الذي يعمل البنك المركزي على أساسه بتقديم القروض للبنوك أو خصم ما تملكه من كمبيالات من أجل التأثير على حجم وتكلفة الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية بشكل عام، لذلك فإن سعر الخصم هو ما يتم استخدامه للتحكم في حجم الاقراض والاقتراض من خلال البنك المركزي والذي يتمثل بأثر سياسة سعر الخصم على رأس المال العامل في السياسة التوسعية، ويقوم البنك المركزي على تقليل سعر الخصم ويتم بذلك انخفاض تكلفة الائتمان وارتفاع الطلب عليه بسبب عملاء البنوك مما يؤدي لانتعاش النشاط الاقتصادي نتيجة لزيادة الانفاق الاستثماري والإنتاج وتحسين الصادرات، وبذلك ترتفع كفاءة رأس المال العامل، ولكن في السياسة الانكماشية فإن البنك المركزي يعمل على رفع سعر الخصم من أجل تقليل معدلات التضخم وبذلك يقل الطلب على الائتمان وارتفاع نسبة السيولة المصرفية وبذلك يضعف كفاءة رأس المال العامل.

الاحتياطي القانوني:

يُعرف الاحتياطي القانوني على أنه نسبة محددة من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي بشكل اجباري وذلك عبر حساب تحت الطلب من غير أي عائد. بحيث يمتلك البنك المركزي الحق في أن يفرض على البنوك بأن تودع لديه حساب ويكون مجمد، والهدف الرئيسي من الاحتياطي القانوني هو حماية حقوق المودعين، ولكن تطور بعد ذلك ليستخدم في تحقيق كافة أهداف السياسة النقدية. وقد نصت المعايير الخاصة بالبنك المركزي على الزام كافة البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء معين من أوصوله النقدية وودائعه على شكل رصيد دائم للبنك المركزي، بحيث يتم حماية المودعين ضد أخطاء تصرفات البنوك التجارية، وبالتالي فقد أصبحت وسيلة فنية ذو فعالية للتأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان (الشمري، 1999).

ففي حال اتباع البنك المركزي سياسة انكماشية فإنه يعمل على رفع هذه النسبة من أجل تقليل سيولة البنوك التجارية وتجميد جزء كبير من احتياطاتها النقدية من أجل التقليل من قدرتها لتوسع على الاقراض، وفي حال أنه تم اتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية بسبب ظهور بوادر الركود في الاقتصاد القومي، فيعمل على تقليل نسبة الاحتياطي القانوني، وذلك ما يدل على أنه الافصاح عن الموجودات للبنك التجاري، ويسمح على زيادة الائتمان من قبل البنوك التجارية لسبب زيادة احتياطاتها النقدية. وتغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من أجل زيادة أو نقصان، ويعد من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان البنكي وتحديد حجمه وخصوصاً في البلدان العالمية، وإن السياسة الخاصة بتغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من الممكن أن تؤثر على حجم السيولة للبنوك وتتضمن أيضاً حقوق المودعين (غدير، 2010).

ويتمثل أثر سياسة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع من خلال رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهو ما يعمل على تقليل قدرة البنوك على الائتمان وكمية النقود مما يقلل من موارد البنوك المتوفرة إلى الاقراض، مما يقل من حجم الائتمان وقدرة البنوك على ارتفاع حجم النقود وانخفاض حجم الاستثمار في رأس المال العامل، وتقليل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، يزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان مما يزيد من الطاقة الاستثمارية في رأس المال العامل، بالاضافة إلى أنها تؤثر سياسة الاحتياطي النقدي القانوني على مقدرة البنوك في منح الائتمان مثل حالة التضخم فيعمل البنك المركزي على ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبالتالي تقليل نسبة السيولة لدى البنوك وبالتالي انخفاض حجم التمويل والاستثمار، أما في حالة الركود فيتم تقليل نسبة الاحتياطي القانوني مما يتم تحرير جزء من موارد البنوك وبالتالي التوسع في منح القيم الائتمانية (عباسي، 2012).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**عمليات الاسواق المفتوحة:**

**تعمل هذه الاداة في التأثير على مستوى النقد المتداول وعلى مستوى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، حيث أن لدخول البنك مشترياً لسندات وأوذونات الخزينة والأوراق المالية، سيؤدي لارتفاع مستوى النقد المتداول ومن ثم زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وانخفاض حالة البيع، مع الاخذ بعين الاعتبار بأن عملية البيع والشراء تتم من خلال البنوك التجارية أو الجمهور بشكل مباشر، فيعمل البنك المركزي على اصدار شيكات لصالحهم بقيمة الاوراق المالية في حالة الشراء، ولكن في حالة دخول البنك المركزي السوق بائعاً فإنه يقوم الجمهور على اصدار الشيكات مسحوبة من حسابهم في البنوك التجارية لصالح البنك المركزي. وفي حالة الكساد في السوق المفتوح مثل شراء الاوراق المالية يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي النقدي وودائع البنوك التجارية، مما يؤدي لزيادة قدرتها على تقديم الائتمان ومن ثم ارتفاع عرض النقود وزيادة الاستثمار في رأس المال العامل، وانخفاض أسعار الفائدة حسب التغير في عرض النقود (الزبيدي، 2005).**

**وتعد عمليات السوق المفتوح على أنها تدخل السلطات النقدية في السوق المالية والنقدية من أجل شراء أو بيع الاوراق المالية أو النقدية أو السندات الحكومية من أجل التحكم في حجم الكتلة النقدية والتمويل البنكي المتوفر، ويتم ذلك من خلال تأثيرها في حجم الارصدة النقدية الموجودة في القطاع المصرفي ومن ثم يوجد قدرة للسلطات النقدية في التأثير على حركة وأداء النشاط الاقتصادي حسب المقتضيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها العالم ككل.**

**دوافع الاحتفاظ في النقد:**

**يوجد مجموعة من الدوافع الاساسية إلى الاحتفاظ بالنقد مثل دوافع العمليات والتي تتعلق في وجود نقدية كاملة من أجل سداد الالتزامات، ويتوقف مستوى النقدية من أجل مواجهة هذا الدافع على حجم البنك ومستوى الاستقرار في النقدية، ويوجد دوافع الاحتياط وهي ما تعني الاحتفاظ بمستوى كافٍ من النقدية من أجل مواجهة الظروف المستعجلة غير المتوقعة، ويتوقف حجم النقدية لمواجهة هذه الدوافع على مستوى الدقة في عملية التنبؤ النقدية التي تحصل في المستقبل، ومن الدوافع الأخرى والمعروفة التي لها تأثير على النقدية هي دوافع المضاربة تعني الاحتفاظ بالنقد من أجل إعطاء البنك قدرة على تحقيق الأرباح من خلال فرص معينة، ربما قد تظهر من غير سابق انذار ومن غير تخطيط مسبقاً، وفي النهاية الدوافع الخاصة بالأرصدة المعوضة تتعلق بما تقدمه البنوك إلى الشركات من خدمات بنكية كثيرة مقابل إبقاء تلك الشركات لمجموعة من الأرصدة النقدية في كافة حساباتها البنكية، فتعمل البنوك على استثمار هذه الأرصدة من أجل تغطية تكاليف تقديم تلك الخدمات (طنيب وعبيات، 2009).**

**أهمية الوضع النقدي:**

**يوجد أهمية كبيرة جداً للوضع النقدي وإعداد الموازنات النقدية، كالاستعداد السابق من أجل توفير التمويل المطلوب لسد العجز المحتمل من ناحية المفاضلة ما بين بدائل التمويل المتوفرة في أقل مستوى من التكاليف وأفضل الشروط، والتجهيز المسبق للاستثمارات النقدية الفائضة التي تكون متوقعة من خلال البحث عن الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية والأقل مخاطرة، وتظهر أهمية الوضع النقدي من خلال ارتفاع ثقة الممولين في إدارة البنك في حال توفر لديها خطة نقدية توضح حجم وأسباب وتوقيت التمويل المطلوب من ناحية الموازنة النقدية، مما يعطي للبنك القدرة على مراجعة وتغيير سياساته الائتمانية والمصرفية بما ينسجم مع خطة البنك المستقبلية (العلي، 2010).**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## طرق إدارة الوضع النقدي:

يتضمن الوضع النقدي نظامين هما نظام التحصيل أو استلام المتحصلات النقدية، بينما النظام الثاني هو نظام رقابة المدفوعات أو التسديدات من أجل تقليل مستوى الأرصدة النقدية الغير متحركة، ومن ضمن الطرق الناجحة التي تؤدي لتقليل المستوى الادنى من الأرصدة النقدية المطلوبة هي تمديد فترة تسديد حسابات الذمم الدائنة من غير الاساءة لسمعة البنك ومن ثم الاسراع في تحصيل حساب الذمم المدينة.

ومن أجل أن يكون هنالك قدرة للادارة في تحقيق أهدافها عند ممارسة وظائفها الادارية المتنوعة يجب العمل في التركيز على مستوى الامكان بالموازنات التخطيطية، والتي تشمل على الموازنات التخطيطية والموازنة النقدية التي تهدف لتخطيط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة نحو فترة زمنية مستقبلية لضمان استمرار قيام البنك على ممارسة نشاطاته والوفاء بالتزاماته (طنيب وعبيات، 2009).

## نظريات الوضع النقدي:

يوجد العديد من النظريات التي تتعلق بالوضع النقدي لدى البنوك التجارية والتي تشمل على مايلي:

أولاً: نظرية القرض التجاري:

لابد من وضع البنوك التجارية جميع قروضها لفترة زمنية قصيرة الأجل والتي لا تزيد عن سنة واحدة، لأن معظم الودائع للبنوك التجارية تكون ودائع جارية تُسحب بأي موعد، ويجب أن تكون هذه القروض موسمية لفترة معينة ومتغيرة ومتناسقة مع تغير العمل وأسعار الفائدة، وتتضمن الأوراق التجارية كالكمبيالة والسند أو فتح الاعتمادات المستندية، والهدف من هذه النظرية هو تدعيم وضع ودرجة البنك بالاضافة لضمان حقوق المودعين وتحقيق أكبر قدرة من الأرباح، ولكن هذه النظرية قد فشلت في سد كافة احتياجات التنمية الاقتصادية خصوصاً في البلدان النالمية .

وتؤكد هذه النظرية على أن سيولة البنك تكون مضمونة طالما أن الأصول مودعة في قروض قصيرة الأجل، والتي يمكن وضعها في سياق الأعمال الاعتيادية. من المتوقع أن تقوم البنوك بتمويل حركة مراحل الاستثمار، وهو ما يمكن تسميته قروض رأس المال العامل، ولم تأخذ النظرية في الحسبان الاستقرار النسبي للودائع الأساسية. وتُمكن الودائع الأساسية للبنك من تقديم القروض لفترة زمنية غير قابلة للامتثال دون أن يصبح غير نقدي، وتؤكد النظرية أيضا على هيكل الاستحقاق لموجودات البنك من قروض واستثمارات وليس بالضرورة القابلية للتسويق أو قابلية النقل لموجودات (الصائغ وأبوحمد، 2006).

ثانياً: نظرية التحويل:

تعمل هذه النظرية على التركيز في توسيع مستوى قاعدة التوظيف، وذلك من خلال تنوع واختلاف حجم الموجودات والعمليات التي يعمل فيها البنك في سيولته حال امتلاكه موجودات من الممكن تحويلها لنقد بسرعة أكبر وبخسارة أقل، فلا يمكن للبنك من تحويل احتياطاته الثانوية مثل الأوراق التجارية والمالية إلى نقد في حال تأخر المقترضين عن سداد المبلغ المطلوب عليهم، وتفترض هذه النظرية أنه يتم الاحتفاظ بسيولة البنك إذا كان لديه أصول يمكن تحويلها أو بيعها إلى مقرضين أو مستثمرين أخرين للحصول على نقد .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويستنتج بأنه يمكن تعزيز سيولة البنك، إذا كان لديه دائماً موجودات لبيعها ويقف خصم السوق على استعداد من أجل شراء الموجودات المقدمة بالخصم. وبالتالي هذه النظرية تدرك وتزعم أن قابلية التحول، وقابلية تسويق أو تحويل موجودات البنك هي أساس لضمان السيولة، وتدعي هذه النظرية كذلك إلى أن الاوراق عالية التسويق يحتفظ بها البنك هي مصدر ممتاز للسيولة (الشمري، 2013).

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع :

تعتبر هذه النظرية أكثر تطور من نظرية القرض التجاري، بحيث يتم منح القروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل من خلال الاعتماد على الدخل المتوقع إلى المقترض، ومن ثم يتم سداد القروض بشكل أقساط دورية مما يجعل البنك يتمتع بنقدية عالية بسبب الانتظام النسبي إلى التدفقات النقدية والمكانية المتوقع (آل علي، 2003).

وتفترض هذه النظرية أنه يمكن إدارة السيولة الخاصة بالبنك من خلال التقسيم لمراحل مناسبة وهيكلة التزامات القروض التي قدمها البنك للعملاء. وهنا يمكن التخطيط للسيولة إذا استندت مدفوعات القروض المجدولة من قبل العميل على مستقبل المقترض (Nzotta, 1997).

ويشير Nwankwo (1991) أن النظرية تدل إلى التحرك نحو التزامات ذاتية التصفية من قبل البنوك. وقد شجعت هذه النظرية العديد من البنوك التجارية على تبني سلم آثار في محفظة الاستثمار.

ويستنتج من ما سبق بأنه هذه النظرية تؤكد على إمكانية الربح والاحتياط الائتماني للمقترض كضمان نهائي لضمان السيولة الكافية.

رابعاً: نظرية إدارة المطلوبات :

تعتمد هذه النظرية على عمل البنوك بالحفاظ على النقدية من خلال عمليات شراء الأوراق المالية من السوق المالي، بحيث أن هذه النظرية ركزت على مفهوم جديد للسيولة من ناحية قدرة البنك على جذب أموال جديدة وتتكون هذه النظرية من الأنشطة التي ينطوي عليها الحصول على الأموال من المودعين والدائنين الآخرين وتحديد المزيج المناسب من الأموال لصالح بنك معين، وتقوم الإدارة بفحص الأنشطة المتعلقة باستكمال احتياجات السيولة للبنك من خلال استخدام الأموال المقترضة (عقل، 2006).

وبذلك تركز هذه النظرية على جانب المطلوبات في الميزانية العمومية للبنك، بحيث تفترض أن السيولة التكميلية يمكن أن تستمد من دائنين البنك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثالث: البنوك

يعتبر ظهور البنوك من أحد أهم التطورات الاقتصادية في التاريخ الانساني ليست نيجة فترة زمنية محددة، ولكنها حصيلة تطور تحقق على مدى مئات السنين حتى أصبحت في الوقت الحاضر من أهم المؤسسات المالية وتستقطب جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي بحيث أصبحت من ضرورات الحياة اليومية للفرد والمجتمع (رمضان وجودة، 1996).

ومن الممكن تعريف البنك على أنه مؤسسة مالية تستثمر أموال عملائها والمستثمرين، ويعمل البنك كوسيط مالي ما بين المستثمرين والذين يعرفوا بالمودعين، والمستثمرين الذين يقترضوا هذه الأموال من أجل تغطية جميع احتياجاتهم الاستثمارية (Albertazzi and Gambacorta, 2010)).

ويعتبر تاريخ القطاع البنكي في الأردن قصير نسبياً، إذ تم افتتاح أول بنك تجاري في الأردن، عندما افتتح البنك العثماني أول فرع له في عمان العاصمة عام 1925، وتم تسجيله لدى وزارة العدلية بتاريخ 30 آب 1927 (محيسن، 1996).

وتمارس البنوك التجارية مجموعة من الوظائف النقدية التقليدية وتشمل على قبول كافة الودائع على اختلاف أنواعها، واستثمار موارد البنك مثل القروض والاستثمارات المتنوعة مع الانتباه للانسجام ما بين سيولة البنك وربحيته، وتشتمل الوظائف الحديثة على تقديم خدمات متنوعة والتي بعضها يرتكز على الائتمان والبعض الاخر لا يرتكز على الائتمان. ومن أهم تلك الخدمات إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية، وتمويل الاسكان الشخصي وهو ما يتضمن الائتمان وسداد المدفوعات عن الغير وخدمات البطاقات الائتمانية فيما يخص الائتمان، وأيضاً تحصيل الفواتير الخدمية المتنوعة من ناحية حسابات تعمل على فتحها المؤسسات المعنية، ويتم ايداع قيمة الفواتير من قبل المشتركين ومن ثم يتم تحصيل الأوراق المالية (الصائغ وأبو حمد، 2006).

وتمتلك البنوك بشكل عام مصادر تمويلية عديدة كالمصادر الداخلية والتي تشمل على رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة التي تتضمن الاحتياطي الاجباري والاختياري، ومن ضمن هذه المصادر المخصصات المتنوعة مثل مخصص الديون المشكوك فيها والمخصصات الاستهلاكية والأرباح غير الموزعة وتشمل على سندات الدين الطويل الأجل، والعمل على تساوي الأموال الخاصة بالبنك من خلال أخذ الفرق ما بين موجودات البنك ومطلوبات البنك، ومن ضمن المصادر الأخرى المصادر الخارجية لدى البنك المركزي والتي تشمل على القروض واعادة الخصم والتسهيلات الائتمانية الخارجية، بالاضافة لمصادر التمويل الأخرى والتي تتضمن القروض المتبادلة ما بين البنوك المحلية والتأمينات المختلفة وودائع البنوك من الخارج في البنوك المحلية والشيكات برسم الدفع (موسى وآخرون، 2012).

وبذلك فإن القطاع المصرفي في الأردن يلعب دور مهم في تحسين الاقتصاد واستقراره لزيادة النمو الاقتصادي، وتعد أنشطة البنوك ذو أهمية في عملية تشكيل النقود والتي ربما قد تؤثر على نظام الدفع، وشهد القطاع المصرفي في الأردن تغير مهم وتحسن كبير في العقدين الماضيين، وقد أثر هذا التحسن على نمو وربحية البنوك، واستفادت البنوك الأردنية من كافة التطورات الحديثة بمجال التقنيات المصرفية ومن نمو أعداد المستثمرين (الصائغ وأبو حمد، 2006).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الرابع: العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية

يتضمن هذا المبحث توضيح العلاقة النظرية التي تربط ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي، بالاضافة لربط كافة خصائص البنك مع الوضع النقدي، وقد تم الاستدلال على ذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تحدثت عن الموضوع الخاصة بالدراسة.

### أولاً: العلاقة ما بين دورة التحويل النقدي والوضع النقدي في البنوك التجارية :

تتعلق هذه الدورة بالفترة الزمنية التي تمتد من لحظة منح الأموال لغاية تحصيل قيمة الديون من عملاء البنك، ويوجد العديد من الدراسات التي عملت على استخدام مكونات دورة التحول إلى النقد مثل مقياس كفاءة البنك في إدارة رأس المال العامل الخاص به وقياس علاقة هذه الكفاءة بالربحية، ويعود السبب في ذلك إلى أن دورة التحول إلى النقد توضح العلاقة ما بين القرارات الخاصة بعمليات إدارة رأس المال العامل من منح تسهيلات ائتمانية ومنح القروض وغيرها لتحصيل ديون البنك من عملائه وسداد كافة التزاماته، لأن دورة التحول النقدي تعطي القدرة للإدارة من تقييم سياساتها وإتخاذ القرارات المناسبة من أجل المحافظة على مستوى النقدية (Gibson, 2011).

ويتم استخدام فترة التحول النقدي كمقياس لكفاءة البنك ومن ثم تحديد مستوى حاجته إلى النقدية من أجل تمويل كافة عملياته، وفي حال قصرت دورة التحول إلى النقد فإنه سوف ترتفع كفاءة البنك في إدارة رأسماله العامل والعكس صحيح، ومن الممكن تقصير دورة التحول النقدي من خلال تقليل فترة الائتمان الممنوحة إلى العملاء من أجل الاستفادة من زيادة النقدية المحصلة من العملاء في تيسير أعمال البنك

وتستخدم دورة التحويل النقدي كمعيار لقياس كفاءة البنك في إدارة السيولة وتحديد مدى حاجته للنقدية لتمويل عملياته. فكلما زادت دورة تحويل النقد كلما احتاج البنك لرأس مال أكبر، وكلما قلت تقل الحاجة لرأس المال المستثمر في البنك.

### ثانياً: العلاقة ما بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي في البنوك التجارية :

تعمل البنوك على منح الأموال النقدية والعينية لكافة عملائها لتغطية حاجاتهم الجارية في النشاط التجاري أو العاملين بها من أجل مساعدتهم وتحفيزهم في العمل، ويحصل البنك من الائتمان الذي يتم منحه للعملاء على أرباح في حال أنه قام العملاء على تسديد قيمة الائتمان في المواعيد المعينة، ويمكن تحقيق الخسائر في حال عجز المدينين عن السداد للمبلغ المطلوب منهم، كما تدل هذه الفترة على مستوى كفاءة البنك في تحصيل ديونها، ففي حال كانت هذه الفترة أقل دل ذلك على مستوى كفاءة السياسات التي تتبع من قبل إدارة البنك في تحصيل قيمة ديونه وذلك ما ينعكس على ارتفاع مستوى النقدية، واتساع هذه الفترة يدل أيضاً على زيادة حجم الاستثمار في الذمم المدينة بسبب عمل البنك على منح الائتمان التجاري

### ثالثاً: العلاقة ما بين فترة تسديد الذمم الدائنة والوضع النقدي في البنوك التجارية :

تدل هذه الفترة على متوسط الفترة المستغرقة من قبل البنك من أجل سداد ما عليه من التزامات للمدينين، أو الفترة التي تدل على مدى قدرة البنك في الحصول على تسهيلات ائتمانية من العملاء مقابل أوراق مالية يتم شرائها، ومن ثم تمويل عملياتها التشغيلية من غير اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى، فإن المدة الزمنية تعتبر لمصلحة البنك في حال أنه كان الاتفاق مع العملاء أنفسهم ولا يظهر البنك بصورة غير مناسبة أو غير قادر على السداد (راضي، 2009).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### رابعاً: العلاقة ما بين الرفع المالي والوضع النقدي في البنوك التجارية :

الرفع المالي متعلق بهيكل التمويل الخاص في البنك، ففي حال زاد الاعتماد على المصادر الخارجية إلى التمويل التي ترتفع بمستوى الرفع المالي، فإن الرفع المالي يكون فعال في حال أن البنك كان لديه القدرة على استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يرتفع عن تكلفة أموال الاقتراض وبذلك يزيد من النقد، وفي حال أنه لم ينجح البنك بذلك فإنه سوف يتعرض لخطر أكبر وخسارة أعظم، وذلك ما يدل على فقدان ميزة استخدام الرفع المالي في هيكل التمويل (كراجه وآخرون، 2006).

فيعتمد الرفع المالي على الاقتراض لتمويل عمليات البنك من أجل تحقيق عائد ينتج عنه زيادة في الأرباح، حيث أن الرفع المالي يعمل على تحقيق عائد يمكن أن يكون أكثر من تكلفة الاقتراض أو مساوياً له أو أقل منه (شلاش وآخرون، 2008). وللرفع المالي حالات رئيسية مثل الرفع المالي الجيد، ويدل على الحالة التي يتحقق فيها عائد من أموال الاقتراض الأكبر من تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى ارتفاع العائد للمالكين وزيادة نسبة العائد على الملكية.

### خامساً: العلاقة ما بين الربحية والوضع النقدي في البنوك التجارية :

النظام المصرفي السليم يعتمد على الموازنة بين تحقيق الربحية والمحافظة على كفاية رأس المال وفق معايير بازل وتعليمات البنك المركزي. ويمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، حيث تعتبر الربحية هدفاً للبنك من أجل الحكم على كفاءتها. كما أن الربحية هي زيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص الجديدة ويعرف كذلك بأنه عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية (قدوري، 2005).

تعتبر الربحية من أهم المصادر الرئيسية إلى توليد رأس المال، فإن الربحية هي مصدر مهم إلى التدفقات النقدية، بحيث يتم الاحتفاظ بالأرباح التي تحققها البنوك في صورة أرباح محتجزة من أجل تمويل استثماراتها المستقبلية أو توزيعها على المساهمين، ويفترض أن يحقق البنك الذي يمتلك أرباح مرتفعة زيادة في النقدية، في حال أنه تم مقارنتها بالبنوك ذات الأرباح المنخفضة وامتلاك نقدية قليلة.

### سادساً: العلاقة ما بين حجم البنك والوضع النقدي في البنوك التجارية :

يُعرف حجم البنك بأنه "يعكس الموارد المتاحة للبنك، بحيث تؤثر هذه الموارد على نشاط الاقتصادي وقدرته على الاستفادة من البيئة المحيطة بفاعلية أكثر" (القضاة، 2012، ص. 73).

وبالتالي فإن حجم البنك يعبر عن قدرته المالية ومدى كفاية تلك الاموال لتغطيه التمويلات والتسهيلات، مما يؤدي إلى زيادة حجم البنك إلى تحسين الربحية وزيادة العوائد السنوية وبالتالي زيادة قيمة المساهمين وعوائدهم (عبيدات، 2013).

وكبر حجم البنك مقاساً بإجمالي موجودات البنك يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بالنسبة للبنوك الكبيرة مقارنة بالبنوك الصغيرة، إلا أن زيادة حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع أن زيادة موجودات البنك سوف يؤدي إلى زيادة ربحيتها مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم مما يسهل من انتهاز الفرص (الزبيدي، 2010).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانياً: الدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للدراسات السابقة التي تحدثت عن موضوع الدراسة، حيث تم استعراض الدراسات الأجنبية والعربية التي ركزت على موضوع إدارة رأس المال العامل وعلاقته بالوضع النقدي، وتم ربط تلك الدراسات من خلال مقارنتها بالدراسة الحالية من أجل الخروج بما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

**الدراسات العربية:**

دراسة العرموطي (2017)، بعنوان: "علاقة كفاءة رأس المال العامل على الاداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة ما بين كفاءة رأس المال العامل والأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. تكونت عينة الدراسة من (٦٤) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٠١١-٢٠١٥).

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) لكفاءة رأس المال العامل على الاداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، كما تبين بأنه يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) لمتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون على الاداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

دراسة عبويني والعمري (2016)، بعنوان: "تأثير الحاكمية المؤسسية والرافعة المالية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الحاكمية المؤسسية والرافعة المالية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، تكونت عينة الدراسة من (٦٠) شركة صناعية في العالم ٢٠١٢، وتم استخدام الأسلوب الاحصائي للعديد من المتغيرات في الدراسة فكان المتغير المستقل الحاكمية المؤسسية وتم قياسه من خلال حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، ووجود لجنة تدقيق، بينما قيمة الشركة تم قياسها من خلال توبن كيو (Tobins Q) والعائد على الموجودات، تم استخدام العديد من الاساليب الإحصائية مثل طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square).

أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية ما بين نسبة الرافعة المالية وزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة وقيمة الشركات الصناعية الأردنية، كمات تبين بأنه يوجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (١٠%) ما بين وجود لجنة تدقيق وقيمة الشركة ولكن بالنسبة للملكية المؤسسية لا يوجد تأثير بشكل كالمل. أوصت الدراسة على ضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة لتأثير الايجابي بالتنوع في خبرات أعضاء المجلس واتخاذهم القرارات الاستثمارية المناسبة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة المصري (2015)، بعنوان: "العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين رأس المال العامل وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. تكونت عينة الدراسة من (١٢) شركة صناعية مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٤)، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) وهو ما يساعد في الحصول على اختبار للفرضيات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة إلى أنه يوجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) ما بين معدل العائد التشغيلي وكل من متوسط فترة التحصيل ودورة التحول النقدي، كما أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين متوسط فترة تحويل المخزون ومتوسط فترة الدفع، كما تبين بأنه يوجد علاقة طردية ما ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) لحجم الاستثمار في رأس المال العامل على انخفاض مخاطر السيولة ومعدل العائد على الاصول.

أوصت الدراسة على على اهتمام ادارة الشركات في التركيز على مؤشرات الربحية التي تتعلق بمعظم الشركات غالباً بالاضافة إلى أنه ترتيب بنود ادارة رأس المال العامل من حيث الأهمية.

دراسة مقبل (2014)، بعنوان: "تأثير الحاكمية المؤسسية على كفاءة إدارة رأس المال العامل للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الحاكمية المؤسسية على كفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات الصناعية. تكونت عينة الدراسة من (49) شركة صناعية في الفترة الواقعة ما بين (2011-2013)، وتم استخدام مقاييس لكفاءة رأس المال العامل مثل متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة ومعدل دوران المخزون، ودورة تحويل النقد، بالاضافة إلى متغيرات أخرى في الدراسة، وتم استخدام الاساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وطريقة المربعات الصغرى.

أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأنه يوجد علاقة إيجابي ذو دلالة إحصائية للجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على متوسط فترة التحصيل، وذلك يدل على أن الفصل ما بين المنصبين يعمل على تحسين كفاءة إدارة رأس المال العامل، بالاضافة إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية لوجود لجنة تدقيق على معدل دوران المخزون.

دراسة عبابنه (2013)، بعنوان: "علاقة إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة العاملة الخدمية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات المساهمة العاملة الخدمية الأردنية، تكونت عينة الدراسة من (46) شركة خدمية خلال الفترة الواقعة ما بين(2010-2012)، واستخدمت الدراسة الاساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة ايجابية ذو دلالة إحصائية بين عدد أيام التحصيل وربحية الشركات والتي تتمثل بنسبة العائد على الاصول، وقد تبين بأنه يوجد علاقة سلبية ما بين دورة تحويل النقد ونسبة الدين مع ربحية الشركات بالاضافة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمتوسط أيام السداد وحجم الشركة مع ربحية الشركات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الدراسات الاجنبية:**

**دراسة** Mbawuni *et al.* (2016)، **بعنوان:**

"The Impact of Working Capital Management on Profitability of Petroleum Retail Firms: Empirical Evidence from Ghana".

**هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات البترولية في غانا. تكونت عينة الدراسة من (30) شركة في غانا خلال الفترة الواقعة ما بين (2008-2013)، واستخدام الدراسة الاساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي واختبار العينة الواحدة وتحليل الانحدار.**

**أظهرت النتائج بأنه يوجد تأثير ايجابي لرأس المال العامل على ربحية الشركة والمقاسة من خلال معدل العائد على الموجودات، وقد تبين بأنه يوجد أهمية لربحية الشركات في غانا، وقد تبين بأنه يوجد تأثير لمعدل دوران الذمم الدائنة والذمم المدينة على ربحية الشركات الموجودة في غانا.**

**دراسة** Bagh *et al.* (2016)، **بعنوان:**

"The Impact of Working Capital Management on Firms Financial Performance: Evidence from Pakistan".

**هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة رأس المال العامل على الاداء المالي للشركات العاملة في أندونيسيا، تكونت عينة الدراسة من (50) شركة مدرجة في سوق أندونيسيا المالي، وتم استخدام المتغيرات مثل إدارة رأس المال من خلال قياسها بمعدل تحصيل الذمم المدينة، ومعدل دوران المخزون، معدل التحويل إلى نقد، بينما الأداء فقد تم قياسه من خلال معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، وكانت الفترة المتعلقة بالدراسة ما بين (2004-2014).**

**أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة سلبي ذو دلالة إحصائية فترة تحصيل الذمم الدائنة ومعدل دوران المخزون وفترة تحويل إلى نقد على الأداء المالي للشركات والمقاس بمعدل العائد على الموجودات، بينما تبين بأنه يوجد علاقة ايجابي لمعدل تحصيل الذمم المدينة على الاداء المالي للشركات والمقاس بمعدل العائد على الموجودات، وقد تبين بأنه يوجد تأثير سلبي لمعدل سداد الذمم الدائنة على معدل العائد على حقوق الملكية، ويوجد علاقة سلبي لمعدل دوران المخزون على ربحية السهم في الشركات، وتبين بأنه يوجد علاقة ايجابي لفترة تحصيل الذمم المدينة على ربحية السهم.**

**دراسة** Mandiefe (2016)، **بعنوان:**

"The Impact of Working Capital Management on Profitability in Kameron Banks".

**هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية بنك أفريلاند في الكاميرون. تم جمع بيانات الدراسة من القوائم المالية للبنوك خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2002-2013)، واستخدم تحليل الارتباط والانحدار لتحديد كيفية تأثير رأس المال العامل على الربحية البنك.**

**أظهرت نتائج هذه الدراسة أن إدارة رأس المال العامل تؤثر بشكل فعال على أداء بنك أفريلاند. بالإضافة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ودائع العملاء وحجم البنك والنفقات النقدية، على ربحية البنك مقاساً بالعائد على الأصول، إلا أن الزيادة في الاحتياطيات تؤدي إلى خفض الربحية، في حين أن عوامل أخرى مثل الرافعة المالية يكون لها تأثير إيجابي على ربحية البنك.**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**دراسة Piabuo (2016)، بعنوان:**

"How Working Capital Management Affects the Profitability of Afriland First Bank of Cameroon? A Case Study".

**هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر إدارة رأس المال على الربحية في بنك ((Afriland) في كاميرون. تكونت عينة الدراسة من هذا البنك فقد وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين (2002-2013)، وتم استخدام الأساليب الاحصائية مثل الإحصاء الوصفي.**

**أظهرت النتائج بأنه يوجد تأثير لإدارة رأس المال العامل على الربحية في بنك (Afriland)، بحيث أن حجم الايداعات من العملاء، وحجم البنك، والمصاريف والعوائد كان لهم تأثير كبير وقوي على ربحية البنك بشكل كبير.**

**دراسة Ifaradonbeh and Idolatabadi (2015)، بعنوان:**

"The Impact of Corporate Governance on the Current Assets Management of the Companies Listed in Tehran Stock Exchange".

**هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات في إدارة الاصول المتداولة. تكونت عينة الدراسة من (70) شركة مدرجة ببورصة طهران خلال الفترة الواقعة ما بين (2008-2012)، استخدم الباحثون عدة مقاييس مختلفة لحوكمة الشركات مثل عدد أعضاء مجلس الإدارة، والازدواجية في منصبي مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، حجم مكتب التدقيق، بالاضافة إلى متغيرات أخرى مثل حجم الشركة والذي تم قياسه بمجموع الموجودات، ونمو الشركة الذي تم قياسه من خلال القيمة السوقية للدفترية للشركة. تم استخدالم العديد من الاساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.**

**أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات على إدارة الاصول المتداولة، وقد تبين بأنه يوجد علاقة ايجابي لحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاتهم على إدارة الاصول المتداولة، كما تبين بأنه يوجد علاقة لوجود لجنة تدقيق في الشركة على الاصول المتداولة وإدارتها، كما تبين بأنه يوجد علاقة ايجابي لحجم الشركة على إدارة الأصول المتداولة.**

**دراسة Meshack (2015)، بعنوان:**

"Influence of Corporate Governance Practices: on Working Capital Efficiency of Manufacturing".

**هدفت هذه الدراسة إلى التعرف تأثير مؤشرات حوكمة الشركات على كفاءة رأس المال العامل في الشركات الصناعية. تكونت عينة الدراسة من (11) شركة صناعية مدرجة في بورصة نيروبي، حيث تم اعداد استبانة للدراسة وتوزيعها على العاملين في تلك الشركات، وتحليل بيانات الدراسة ولاظهار النتائج من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للحصول على أساليب إحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار العينة الواحدة وتحليل التباين الاحادي.**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد تأثير لمؤشرات حوكمة الشركات المتمثلة بمتغيرات هيكل مجلس الإدارة، والتدقيق الداخلي واهتمام حاملي الاسهم على متغير كفاءة إدارة رأس المال العامل، وقد تبين بأنه يوجد ارتباط ايجابي ما بين هيكل مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي واهتمام حاملي الاسهم مع كفاءة إدارة رأس المال العامل، كما تبين بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات حوكمة الشركات على كفاءة رأس المال العامل في الشركات الصناعية المدرجة في نيروبي.

دراسة Aghajari *et al.* (2015)، بعنوان:

"Examining the Effect of Corporate Governance Mechanisms on Working Capital Management Efficiency of Corporations Accepted In Tehran Stock Exchange".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات ومقاييس حوكمة الشركات على كفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات المدرجة في سوق طهران المالي. تكونت عينة الدراسة من (75) شركة عاملة في طهران خلال الفترة الواقعة ما بين (2009-2014)، تم قياس حوكمة الشركات بعدة مقاييس منها حجم مجلس الإدارة وذلك من خلال عدد أعضاءه، مدى استقلالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وحجم مكتب التدقيق من ناحية هل هو من أكبر أربعة شركات Big4 أم لا. تم استخدام الاساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد ومعاملل ارتباط بيرسون.

أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقاييس حوكمة الشركات والتي تختص بالافصاح والشفاقية والمصداقية والالتزام على كفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات الموجودة في طهران، وتبين بأن الازدواجية في منصبي المدير التنفيذي وعضو في مجلس الإدارة والملكية المؤسسية كان لها تأثير ذو دلالة إحصائية على كفاءة إدارة رأس المال العامل والذي تم قياسه بالذمم المدينة، والأسهم، والذمم الدائنة، ودورة التحويل لنقد ونسبة التداول.

دراسة Hoang (2015)، بعنوان:

"Impact of Working Capital Management on Firm Profitability: The Case of Listed Manufacturing Firms on Ho Chi Minh Stock Exchange".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات، تكونت عينة الدراسة من الشركات الصناعية. وقد بلغ عددها (98) شركة في هوشاي ماينى، خلال الفترة الواقعة ما بين (2009-2014)، وتم استخدام الاساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد علاقة ارتباط سلبية ما بين التحويل إلى نقد ودورة التداول وفترة الحصول على الذمم المدينة، ومعدل دوران المخزون، ومعدل دوران الذمم الدائنة مع متغير العائد على الموجودات، وقد تبين بأن كل من السيولة ونسبة المديونية وحجم الشركة ونمو الشركة له تأثير ذو دلالة إحصائية على ربحية الشركة، والمديرين لديهم القدرة على استخدالم دورة التحويل إلى نقد ودورة التداول.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Naseer and Naseem (2015)، بعنوان:

"The Relationship between Working Capital Management and Cash in Pakistan Banks.

هدفت هذه دراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والنقد الموجود لدى البنوك في باكستان. اشتملت عينة الدراسة على عدد من البنوك التجارية وعددها (10) لمدة خمس سنوات، خلال الفترة الممتدة من (2009-2013).

أظهرت نتائج الدراسة بأن المتغيرات التالية عمر البنك وحجمه ودورة تحويل النقد هي العوامل الرئيسية التي تحدد مستوى النقدي الذي تحتفظ بها البنوك الباكستانية. كما أن فترة السداد والربحية من العوامل المهمة أيضاً لتوضيح الموجودات النقدية للبنك. بالإضافة إلى أن الإدارة الفعالة والمنظمة للموجودات النقدية لا تعزز هامش الربح فحسب، بل تسهم أيضا في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم مزايا للعملاء والمساهمين والمستثمرين والهيئات التنظيمية والحكومة والمجتمع ككل.

دراسة Karani (2014)، بعنوان:

"The Effect of Corporate Governance on Working Capital of Manufacturing Firms Listed at the Nairobi Securities Exchange".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على إدارة رأس المال العامل في الشركات الصناعية. تكونت عينة الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق نيروبي للاوراق المالية وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين (2008-2012). استخدمت الدراسة مقاييس لمتغير حوكمة الشركات مثل حجم مجلس الإدارة، عدد أعضاء مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، نسبة الملكية الاجنبية، ونسبة الملكية العائلية والأفراد، بينما تم قياس رأس المال العامل من خلال نسبة رأس المال العامل المحسوب بمعدل دوران رأس المال العامل، وتم تحليل البيانات من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) والحصول على أساليب إحصائية مثل الإحصاء الوصفي ومعالمل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج بأنه حوكمة الشركات تلعب دور مهم في كفاءة وفعالية إدارة رأس المال العامل، بالاضافة إلى ذلك فقد تبين بأنه يوجد علاقة ايجابية ما بين اجتماعات مجلس الإدارة وعددهم وكفاءة إدارة رأس المال العامل. أوصت الدراسة على ضرورة التركيز من قبل الشركات في نيروبي على الالتزام بشكل كبير بتعليمات الحوكمة لما لها من تأثير ايجابي على سمعة الشركة.

دراسة Gill & Bigger (2013)، بعنوان:

"The Impact Corporate Governance on Working Capital Management Efficiency of American Manufacturing Firms".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على كفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات الصناعية الامريكية. تكونت عينة الدراسة من (180) شركة صناعية مدرجة في البورصة الامريكية خلال الفترة (2009-2011)، تم استخدام المتغيرات لقياس حوكمة الشركات مثل حجم مجلس الإدارة، الفصل ما بين منصبي مدير مجلس الإدارة والمدير العام للشركة، بينما تم قياس كفاءة إدارة رأس المال العامل من خلال عدة مقاييس مثل معدل دوران الذمم المدينة، فترة التحويل لنقد، معدل دوران المخزون، وتم تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال عدة أساليب إحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت النتائج بأنه يوجد تأثير كبير لحوكمة الشركات على كفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات المدرجة في البورصة الاميركية، وقد تبين بأن الشركات في أميركا تعتمد بشكل كبير على حوكمة الشركات من خلال تطبيق كافة بنودها، وقد أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة بأنه حجم مجلس الإدارة كان له تأثير كبير على كفاءة إدارة رأس المال العامل من خلال قياسه بمعدل دوران المخزون، وكذلك تبين بأنه حجم الشركة والمقاس من خلال إجمالي الموجودات كان له تأثير ايجابي على كفاءة إدارة رأس المال العامل.

دراسة Achchuthan and Kajananthan (2013)، بعنوان:

"Corporate Governance Practices and Working Capital Management Efficiency: Special Reference to Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة ما بين ممارسات حوكمة الشركات وإدارة رأس المال العامل في سريلانكا. تكونت عينة الدراسة من (25) شركة صناعية في الفترة الواقعة ما بين (2007-2011)، تم استخدام مقاييس لحوكمة الشركات مثل لجنة التدقيق، عدد أعضاء مجلس الإدارة، وتركز الملكية، واستقلالية مجلس الإدارة، وتم استخدام العديد من الاساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد (Multiplier Regression).

أظهرت النتائج بأنه يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لعدد لجان مجلس الإدارة على نسبة الالتزامات لإجمالي الموجودات، وتبين أيضاً بأنه لا يوجد تأثير لدورة حياة النقد ونسبة الموجودات المتداولة لإجمالي الموجودات على ممارسات حوكمة الشركات. أوصت الدراسة على ضرورة الاهتمام من قبل الشركات بتطبيق حوكمة الشركات بكافة المبادئ والمعايير كافة.

دراسة Wasiuzzaman & Arumugam (2013)، بعنوان:

"Determinants of Working Capital Investment: A Study of Malaysian Public Listed Firms".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات مستوى ونسبة الاستثمار في صافي رأس المال العامل التشغيلي في ماليزيا. تكونت عينة الدراسة من (192) شركة مدرجة في بورصة كوالالمبور للأوراق المالية خلال الفترة الواقعة ما بين (2000-2007)، استخدم الباحثان في الدراسة مقياس لرأس المال العامل وهو معدل دوران رأس المال العامل بشكل سنوي خلال فترة الدراسة، بالاضافة إلى العديد من المتغيرات الضابطة مثل حجم الشركة الذي تم قياسه بمجموع الموجودات، نسبة المديونية التي تم حسابها من خلال قسمة إجمالي الموجودات على إجمالي الالتزامات، وتم استخدام العديد من الاساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي ومعامل ارتباط بيرسون بالاضافة لاختبار الفرضيات من خلال تحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية ذلك المجلس والاستثمار مع صافي رأس المال العامل، وقد تبين من خلال الاطلاع على نتائج الدراسة بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وصافي رأس المال العامل. أوصت الدراسة على ضرورة عمل دراسات مستقبلية تركز على أهمية رأس المال العامل وشرح الاختلاف ما بين رأس المال العامل وكفاءته.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Yeboah & Agyei (2012)، بعنوان:

"Working Capital Management and Cash Holdings of Banks in Ghana".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي قي غانا. تكونت عينة الدراسة من (28) بنكاً تجارياً في غانا خلال الفترة الواقعة ما بين (1999-2008) واستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات مثل حجم البنك، والرافعة المالية والربحية، وفعالية البنك وعمر البنك، بالاضافة لمقاييس إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي.

أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة سلبية ما بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي، بحيث أن البنوك في غانا تعمل على زيادة فترة سداد القروض، مما يؤدي لعدم وجود نقد في فترة مستمرة وبالتي يؤثر على قيمة النقد الذي تملكه البنوك، بالاضافة إلى وجود علاقة ما بين فترة تحصيل الذمم الدائنة والوضع النقدي في البنوك التجارية في غانا، كما تبين بأنه يوجد علاقة ما بين حجم البنك وعمره وربحيته وهيكل رأس المال مع الوضع النقدي في البنوك التجارية في غانا خلال الفترة الواقعة ما بين (1999-2008). أوصت الدراسة على ضرورة وضع استراتيجات وخطط لتقليل فترة التحويل النقدي مما يؤدي لتحسين الوضع النقدي الخاص بالبنوك التجارية العاملة في غانا.

**ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة العلاقة التي تربط ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يتبين لنا بأنه معظم الدراسات ركزت على كل متغير بشكل منفصل عن الاخر بحيث تم الحديث عن إدارة رأس المال العامل من خلال ربطها بالربحية أو الأداء المالي للبنوك والشركات وذلك كما وردت في دراسة (العرموطي، 2017) والتي قاست إدارة رأس المال العامل من خلال (معدل دوران التحويل النقدي، فترة تحصيل الذمم المدينة، فترة تسديد الذمم الدائنة، ومعدل دوران المخزون) في الشركات الصناعية، بينما الدراسة الحالية اعتمدت ثلاثة مقاييس لإدارة رأس المال العامل وهي (معدل دوران التحويل النقدي، فترة تحصيل الذمم المدينة، فترة تسديد الذمم الدائنة) في البنوك التجارية الأردنية، وقد كانت فترة الدراسة مختلفة عن معظم الدراسات السابقة والتي وقعت ما بين (2007-2016)، كما اختلفت الدراسة مع دراسة (مقبل، 2014) والتي ركزت على معرفة العلاقة ما بين الحاكمية المؤسسية وكفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات الأردنية، بينما الدراسة الحالية ركزت على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان وتضمنت معرفة العلاقة ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي.

أما الدراسات الأجنبية فكانت دراسة Yeboah & Agyei (2012) والتي تحدثت عن العلاقة التي تربط ما بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي في البنوك التجارية في غانا، وشملت فترة الدراسة من العام 1999 لغاية العام 2008، وتم استخدام مجموعة من المتغيرات مثل فترة التحويل النقدي، فترة تحصيل الذمم المدينة، وفترة تحصيل الذمم الدائنة، عمر البنك، ربحيته وديونه وهيكل رأس المال، وقد تم حساب مقاييس إدارة رأس المال العامل بطريقة مختلفة عن الدراسة الحالية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث : تحليل بيانات الدراسة

## مقدمة:

يتضمن هذا الفصل شرحاً لمنهجية الدراسة وهي تشمل على أسلوب الدراسة، متغيرات الدراسة، وأهم الاساليب الاحصائية التي تم استخدامها.

## أسلوب البيانات الخاص بالدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الاحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمـية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات المالية المستخدمة في النموذج.

## أسلوب الدراسة:

من أجل تقدير"العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي للبنوك التجارية الأردنية" استخدمت الدراسة أسلوب ال panel Data، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر الثابت Fixed Effect حسب اختبار هوسمان (Hausmann Test).

## الاساليب الاحصائية:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

اختبار جذر الوحدة (Unit Root)

تم اختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فأن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller,1979)، اختبار ديكى فوللر المركب).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**اختبار ديكى فوللر البسيط ديكى فوللر المركب:-**

**يعتبر اختبار ديكى فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ( p=1)، ويلاحظ إن اختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض (White Effect) أي انه لم يضع في اعتباره المكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكى فوللر المركب أو المعدل.**

**يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.**

**ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification -3)، وذلك لأن توزيع ( ADF للقيم الحرجة يتعلاقة بمدى وجود الثابت من عدمه):**

**١- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عالم وهو النموذج الشمل.**

**٢- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.**

**٣- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عالم.**

**اختبار فيليبس بيرون** (Phillips and Perron , 1988)

**يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار أنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية، فهو ذو قوة اختبارية أكبر من اختبار ADF، حيث أنه يختلف عن DF وADF في أنه يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي (Non Parametric Correlated) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معالمل لحد الخطأ.**

**تحليل البيانات الجدولية** (The Panel Data Analysis)

**مصطلح البيانات الجدولية** (Panel Data) **هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية** (time (series and cross section data **. وفي هذا السياق تبين بأن البيانات الجدولية هي، بشكل عام، تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية** (panel data) **أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعا، وأقل ارتباطا بين المتغيرات، وعددا كبيرا من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنيي، النموذج الأساسي للبيانات الجدولية** (Panel data).

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} \ldots\ldots\ldots(1)$$



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافا إلها الحد العشوائي.

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختيار الاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية (probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات العشوائية.

النموذج القياسي (The Empirical Model) :

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملائمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن لمؤشرات الأداء، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل البنوك.

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson)، (Plosser& Nelson)، (Yule)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم $R^2$ مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار AugmentedDickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) يتبين إن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى وبعضها غير مستقرة، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين استقرار السلاسل الزمنية للبيانات وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

الجدول (١) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ADF-Fisher Chi-sq | | PP-Fisher chi-sq | |
| | الفرق الأولProb | المستوىProb | الفرق الأولProb | المستوىProb |
| | 0.00013 | 0.1036 | 0.0000 | 0.0004 |
| | 0.0220 | 0.0654 | 0.0001 | 0.6030 |
| | 0.0485 | 0.0567 | 0.0041 | 0.6574 |
| | 0.0185 | 0. 0575 | 0.0000 | 0.0664 |
| | 0.0189 | 0.2021 | 0.0007 | 0.0035 |
| | 0.0488 | 0.7932 | 0.0000 | 0.0248 |
| | 0.0000 | 0.3287 | 0.0000 | 0.0015 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي.

الجدول (٢) نتائج اختبار سكون البواقي

| | | | |
|---|---|---|---|
| | التباطؤ | ADF | PP |
| | 4 | ***٠.٠٠٠٠ | ***٠.٠٠٠٠ |

تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و١٠% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.

**الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة:**

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة بين الجدول (3) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين من النتائج وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة (دورة التحول للنقد CCC، وتسديد الذمم الدائنة CPP) مقداره (0.97-)، وبالتالي لا بد من حذف احد المتغيرين وتم حذف متغير تسديد الذمم الدائنة CPP.

**جدول (٣)**

**نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة**

| PROF | SIZE | LEV | DCP | CPP | CCC | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| -0.21 | -0.15 | -0.16 | -0.14 | -0.97 | 1 | CCC |
| 0.14 | 0.25 | 0.15 | 0.35 | 1 | | CPP |
| -0.27 | 0.49 | -0.02 | 1 | | | DCP |
| -0.16 | -0.08 | 1 | | | | LEV |
| -0.096 | 1 | | | | | SIZE |
| 1 | | | | | | PROF |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

ومن أجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي)، تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول (4) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (0.0001) وهي أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**نتائج التحليل:**

**جدول (٤)**

**نتائج اختبار هوسمان**

| | | | |
|---|---|---|---|
| Correlated Random Effects - Hausman Test | | | |
| Equation: Untitled | | | |
| Test cross-section random effects | | | |
| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
| Cross-section random | 23.661957 | 4 | 0.0001 |
| Cross-section random effects test equation: | | | |
| Dependent Variable: CTA | | | |
| Method: Panel Least Squares | | | |
| Date: 04/09/18 Time: 21:25 | | | |
| Sample: 2007 2016 | | | |
| Periods included: 10 | | | |
| Cross-sections included: 13 | | | |
| Total panel (balanced) observations: 130 | | | |

**المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.**

**من أجل اختبار الفرضية تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة والمتغير تابع بناء على اختبار Hausman جدول (4)، ويتبين من خلال الجدول (5) ما يلي:**

**أولاً: من خلال قيمة معامل التحديد (0.91) يتبين العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والوضع النقدي للبنوك التجارية الأردنية. كما يتبين من خلال قيمة الـ F والبالغة (65.18) معنويتها (0.0000) إن النموذج صالح لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: يتبين من نتائج الجدول (5) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إدارة رأس المال العامل مقاسا بدورة تحويل النقد والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إدارة رأس المال العامل مقاساً بدورة تحويل النقد والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2017)، وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إدارة رأس المال العامل مقاسا بدورة تحويل النقد والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016).

ثالثاً: يتبين من نتائج الجدول (5) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الثانية التي تنص على أنة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016).

رابعاً: يتبين من نتائج الجدول (5) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الرفع المالي والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة التي تنص على أنة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الرفع المالي والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الرفع المالي والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016).

خامساً: يتبين من نتائج الجدول (5) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الربحية والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرابعة التي تنص على أنة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الربحية والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الربحية والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016).

سادساً: يتبين من نتائج الجدول (5) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين حجم البنك والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الخامسة التي تنص على أنة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين حجم البنك والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين حجم البنك والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (٥)**

**نتائج تحليل الانحدار المتعدد**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | Dependent Variable: CTA | | |
| | | Method: Panel Least Squares | | |
| | | Date: 04/10/18 Time: 20:22 | | |
| | | Sample: 2007 2016 | | |
| | | Periods included: 10 | | |
| | | Cross-sections included: 13 | | |
| | Total panel (unbalanced) observations: 123 | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| 0.0412 | 2.066793 | 3.477572 | 7.187420 | C |
| 0.0000 | 8.8584710 | 0.003872 | 0.034300 | CCC |
| 0.0024 | 5.320077 | 0.015415 | 0.082009 | DCP |
| 0.0316 | 2.178277 | 0.020235 | 0.044076 | LEV |
| 0.0451 | 2.028165 | 0.020084 | 0.040734 | PROF |
| 0.0102 | 2.617531 | 0.182400 | 0.477439 | SIZE |
| 65.11875 | F-statistic | | 0.913368 | R-squared |
| 0.000000 | Prob(F-statistic) | | 0.899341 | Adjusted R-squared |

**المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات** EVIEWS.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الرابع : النتائج والتوصيات

تضمن هذا الفصل استعراض للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الاحصائي الذي تم في الفصل السابق، وقد تم ربط هذه النتائج للخروج بالتوصيات التي تنسجم معها.

## النتائج:

أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة ما يلي:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إدارة رأس المال العامل مقاسا بدورة تحويل النقد والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، حيث أن إدارة رأس المال العامل له أهمية وتأثير على وضع البنوك التجارية بشكل كبير، وقد تم دراسة الوضع النقدي لتلك البنوك، واتضح من خلال تحليل البيانات بأنه إدارة رأس المال العامل يؤثر بشكل كبير في الوضع النقدي الذي تحتويه البنوك التجارية الأردنية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة Hoang (2015)، التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ما بين التحويل إلى نقد مع متغير العائد على الموجودات، بحيث أنه كلما ارتفع مستوى التحويل إلى نقد كلما أدى ذلك لانخفاض مستوى العائد على الموجودات والذي يتم قياسه من خلال قسمة إجمالي الربح أو الدخل على مجموع الموجودات الذي تملكه البنوك الخاصة بالدراسة.

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين فترة تحصيل الذمم المدينة والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016). فإن إدارة رأس المال العامل مقاساً بفترة تحصيل الذمم المدينة كان له علاقة مع الوضع النقدي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، بحيث أنه كلما ارتفع مستوى تحصيل الذمم المدينة كلما أدى ذلك لارتفاع الوضع النقدي وذلك طبيعي، فأن الديون التي للبنك على الغير تساعد في زيادة وضعها النقدي نحو الأفضل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Gill & Bigger (2013) التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ما بين فترة الحصول على الذمم المدينة مع متغير العائد على الموجودات، بحيث يمكن استنتاج بأنه في حال كانت فترة الحصول على الذمم المدينة مرتفعة كلما أدى ذلك لتغير في معدل العائد على الموجودات في تلك البنوك بشكل كبير.

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين فترة تسديد الذمم الدائنة والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، بحيث أن فترة سداد الدين الذي على البنك يترتبط بشكل واضح في النقدية التي يمتلكها البنك بشكل كبير، لما في ذلك معادلة واضحة سواء بشكل ايجابي أو سلبي، ففي حال ارتفعت الديون التي على البنك أدى ذلك لانخفاض النقدية التي يملكها، ولكن في حال انخفاض مستوى الديون التي على البنك فإن ذلك يؤدي لارتفاع مستوى النقدية الذي يملكه البنك. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Bagh *et al.,* (2016)، والتي أوضحت نتائجها بأنه يوجد وجود علاقة ايجابية ما بين معدل تسديد الذمم الدائنة والاداء المالي، بحيث أن قدرة الشركة على سداد كافة التزاماتها يساعد على تحسين أدائها المالي نحو الأفضل، وبالتالي ارتفاع مستوى سمتعها ما بين المستثمرين والمساهمين، وبالتالي ارتفاع سعر سهمها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين حجم البنك والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، بحيث أن حجم البنك يلعب دور كبير لتحسين الوضع النقدي لديه، فعند الحديث عن حجم البنك يتم التركيز على مستوى الموجودات التي يمكلها البنك ويمكنه من الاستمرار على المدى الطويل، فقدرة البنك على امتلاك مستوى كبير من الموجودات يدل على امتلاكها لنقدية تتناسب مع ذلك. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Naseer and Naseem, 2015)، والتي أظهرت نتائجها بأن حجم البنك يعد عامل رئيسي في تحديد المستوى النقدي الذي تحتفظ بها البنوك الباكستانية، بحيث أنه امتلاك البنك لمستوى جيد من الموجودات يساعد في مستوى امتلاكها للنقدية بشكل كبير، وبالتالي عدم تعرض البنك لأي مشاكل داخلية أو خارجية.

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين الرفع المالي والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، ويقصد في الرفع المالي مستوى الديون التي تتحملها البنوك ويجب تسديدها خلال فترة زمنية معينة، فعندما نتحدث عن الرفع المالي، نركز على الموجودات والالتزامات التي يتحملها البنك، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبابنه (2013) والذي أوضحت نتائجها بأنه يوجد علاقة سلبية ما بين الرفع المالي والربحية، بحيث أنه كلما ارتفع مستوى الرفع المالي لدى الشركة كلما أدى ذلك لانخفاض في مستوى الربحية الذي تملكه، وبالتالي فان ارتفاع الديون التي تتحملها الشركة تؤثر بشكل كبير على ربحيتها وبالتالي انخفاض مستوى المستثمرين والمساهمين في الشركة.

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين الربحية والوضع النقدي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2016)، وتعتبر هذه العلاقة متوقعة، بحيث أن تحقيق مستوى من الربحية لدى البنك متعلق بمستوى الموجودات الذي يملكه، والنقدية تعتبر جزء من الموجودات التي يملكها البنك، وبالتالي فإن تحقيق مستوى جيد من الارباح لدى البنك يؤدي به لتحسين الوضع النقدي الذي يملكه نحو الافضل. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Mbawuni *et al.*, 2016)، والتي أوضحت بأنه يوجد أهمية لربحية الشركات في غانا، وقد تبين بأنه يوجد تأثير لمعدل دوران الذمم الدائنة والذمم المدينة على ربحية الشركات الموجودة في غانا، بحيث أن مستوى الربحية من العوامل الرئيسية المؤثرة على مستوى النقدية التي تملكه الشركات.

## التوصيات

على ضوء ما سبق؛ توصي الدراسة بما يلي:

حرص البنوك على تخفيض فترة تحصيل الذمم المدينة، من أجل زيادة رأس المال العالي ومن ثم انخفاض احتياجاتها التمويلية، من خلال استخدام طرق حديثة في ادارة الودائع.

حرص البنوك على إدارة سياسة الائتمان وتحسين شروط تسديد الذمم مع الموردين من خلال توطيد علاقات حسنة معها تسهل من شروط تسديد ائتمان الصفقات المنعقدة.

استغلال الاموال بشكل كفوء من أجل تحقيق البنوك أرباح مرتفعة، ووضع معايير لرقابة السيولة التي تكون على البنك بشكل سنوي.

عمل دراسات مستقبلية تربط ما بين إدارة رأس المال العامل مع عدة متغيرات متنوعة لتوضيح مدى أهمية هذا المتغير بالنسبة للمؤسسات المالية والبنوك التجارية والشركات المدرجة في بورصة عمان.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية:


أبو زيد، كمال خليفة ومرعي، عطية عبد الحي (2005). مبادئ المحاسبة الادارية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

آل علي، رضا (2003)، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، (ط١)، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

اومت، غسان والنوباني، هيثم (2001). هيكل راسمال الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مجلد (8)، عدد(2).

باشا، زكريا (1984). دالة الطلب على النقود، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، العدد. 39، ص.ص 74-75.

حماد، طارق عبد العال (2005)، تقييم اداء البنوك التجارية، الاسكندرية: الدار الجامعية.

حماد، طارق عبد العال (2013)، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الإسكندرية: الدار الجامعية.

حمزة، سلام وولدبزيو فاتح (2014). فاعلية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠/٢٠١٤، رسالة ماجستير. جامعة أكلة محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم وعلوم التسيير.

راضي، حمد (2009)، العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات: دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية للمدة من 1995-2002. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١١(٤)، ٨-٣٧.

رمضان، زياد سليم وجودة، محفوظ احمد (1996)، إدارة البنوك، عمان: دار المسيرة.

الزبيدي، حمزة (2008)، الإدارة المالية المتقدمة، (ط١)، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الزبيدي، حمزة محمود (2010)، إدارة المصارف – استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، عمان: دار الوراق للنشر.

شلاش، سليمان وآخرون (2008)، العوامل المحددة للهيكل المالي في شر كات الأعمال – حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأ ردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (١٩٩٧ – ٢٠٠١). مجلة المنارة، ١٤(١)، ٤٥-٨١.

الشمري، صادق راشد (1999). إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، مطبعة الكتاب، بغداد، ص: ٤٤٢.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشمري، صادق راشد (2013)، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، بغداد: مطبعة الكتاب.

الشواورة، فيصل (2013)، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، (ط١)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الصائغ، محمد جبار وأبو حمد، رضا صاحب (2006)، دراسة تحليلة للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، ٨.

طنيب، محمد وعبيات، محمد (2009)، الإدارة المالية في القطاع الخاص، (ط١)، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

العامري، عبد الستار والصياح، سعود (2007)، الإدارة المالية-أطر وحالات عملية، عمان: دار وائل للنشر.

عبابنه، محمد عبدالله (2013)، علاقة إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة العالمة الخدمية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جالمعة اليرموك، إربد، الأردن.

عبدالله، عبدالقادر محمد والسهلاوي، خالد عبدالعزيز (2009). أساسيات الادارة المالية، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم.

عبويني، محمد والعمري، أحمد (2016)، تأثير الحاكمية المؤسسية والرافعة المالية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ١٢(٤)، ٨٩٩-٩١٧.

عبيدات، زياد محمد (2013)، محددات الأداء المالي للمصارف الإسلالمية والتقليدية في الأردن باستخدالم توبين كيو والعائد على الأصول في ظل الأزمة المالية العالمية، دراسة تطبيقية (١٩٩٩-٢٠١٢)، أطروحة دكتوراة، غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن.

العرموطي، شذى، (2017). أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عقل، مفلح (2006)، وجهات نظر مصرفية، (ط١)، مكتبة المجتمع العربي.

العلي، أسعد (2010)، مقدمة في الإدارة المالية، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

غدير، هيفاء (2010)، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

قدوري أبوحمد، رضا صاحب، وفائق مشعل (2005)، إدارة المصارف، جامعة الموصل.

القضاة، حنان أحمد (2012)، أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلالمية والمصارف التجارية في الأردن- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة العلوم الإسلالمية غير منشورة، عمان، الأردن.

كراجة، عبد الحليم، ربابعة علي، والسكران ياسر، ومطر موسى، ويوسف توفيق عبد الرحيم، (2006)، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، (ط٢)، عمان: صفاء للنشر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محيسن عبدالحليم إبراهيم (1996)، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن، عمان: بدون ناشر.

المصري، محمد زيدان، (2015). العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

مقبل، رسمي جميل (2014)، تأثير الحاكمية المؤسسية على كفاءة إدارة رأس المال العامل للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

موسى، شتقيري نتوري، محمود نور ووسيم الحداد وسوزان سمر ذيب (2012)، إدارة المخاطر، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

النعيمي، عدنان، والساقي، سعدون، وسلام، أسامة، وموسى، شقيري (2009)، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، (ط٣)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

هندي، منير إبراهيم (1996) الادارة المالية – مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانياً: المراجع الأجنبية :


Abbadi, S. & Abbadi, R. (2013). The Determinants of Working Capital Requirment in Palestinian Industrial Corporation, International Journal of Economics and Finance, Vol. 5, No. 1. PP. 65-77.

Acharya, V. V., Almeida, H. and Campello, M. (2007). Is cash negative debt? A hedging perspective on corporate financial policies. Journal of Financial Intermediation, 16(4), 515–554.

Achchuthan, S., & Kajananthan, R., (2013). Corporate Governance Practices and Working Capital Management Efficiency: Special Reference to Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka, International Journal of Business and Management Review, Vol.1, No.1, pp. 72-85.

Aghajari, M., Mousavi, S., and Mohammadipour, R., (2015). Examining the Effect of Corporate Governance Mechanisms on Working Capital Management Efficiency of Corporations Accepted In Tehran Stock Exchange, International Journal of Review in Life Science, Int. J. Rev. Life. Sci., Vol. 5, No. 8, pp. 63-73.

Ahmad, A. Naveed, E. and Malik, A. Shoukat and Nadeem, Muhammad and Naqvi, Hamad, (2014), "Impact of working Capital Performance: A Case study from cement, Chemical and engineering Sectors of Pakistan", Arabian Journal of Business and Management Review, Vol, 3, No (7), P: 12-22.

Albertazz, U. and Leonardo, G. (2010). Bank profitability and taxation, Journal of Banking & Finance, Vol. 34, Issue 11, PP. 2801-2810.

Al-Debi`e, M. (2011). Working Capital Management and Profitability: The Case of Industrial Firms in Jordan, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, ISSN 1450-2275, Issue 36, PP. 75-87.

Al-Mwalla, M. (2012). Working Capital Management and Profitability: Policies on Firms Profitability and Value: The Case of Jordan, International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887, Issue 85, PP. 147-152.

Artill, P. (2009). Financial Management for Decision Makers, Fifth Edition, Prentice Hall, London.

Bagchi, B. and Khamrui, B. (2012). Relationship between Working Capital Management and Proftitability: A Study of Selected FMGG Companies in India, Business and Economic Journal, Vol. 12, PP. 1-35.

Bagh, T., Nazir, M., Khan, M., Khan, M., and Razzaq, S., (2016). The Impact of Working Capital Management on Firms Financial Performance: Evidence from Pakistan, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 6, No. 3, PP. 1097-1105.

Brealey, R., Mayers, S., and Allen, F., (2006). Working Capital Management, Corpoarte Finance New York: McGraw Hill, pp. 813-832.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Darun, M., (2008). The Determinants of Working Capital Management Practices: A Malaysian Perspective, Unpublished Dissertation, Lincoln University, New Zealand.

Ehrhardt, Michael and Brigham, Eugenem, (2011). Financial Management Theory and Practice, Thirteenth Edition, South-Western Cengage Learning, PP: 643.

Enqvist, J., Graham, M., & Nikkinen, J., (2013). The Impact of working Capital Management of Firm Profitability in Different Business Cycles: Evidence From Finland, Royal Melbourne Institute of Technology University.

Fabozzi, F. and Peterson, P. (2013). Financial Management & Analysis, Second Edition, John Wiley & Sons, Inc, New Work.

Gibson, Charles H. (2011). Financial Statement Analysis, (12th Edition). The University of Toledo, Emeritus.

Gill, A., & Biger, N., (2013). The Impact of Corporate Governance on Working Capital Management Efficiency of American Manufacturing Firms, Managerial Finance, Vol. 39, No. 2, pp. 116-132.

Gitman, L., (2003). Principles of Managerial Finance, 10thed, Boston, MA: Pearson Prentice Hall.

Hoang, T., (2015). Impact of Working Capital Management on Firm Profitability: The Case of Listed Manufacturing Firms On Ho Chi Minh Stock Exchange, Asian Economic and Financial Review, Vol. 5, No. 5, pp. 779-789.

Horne, J. & Wachowicz, J. (2008). Fundamentals of Financial Management, (13thed), London: Prentice Hall.

IFaradonbeh, H., & Idolatabad, H., (2015). The Impact of Corporate Governance on the Current Assets Management of the Companies Listed in Tehran Stock Exchange, Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences, Vol. 5, S. 1, pp. 1742-1751.

Karani, H., (2014).The Effect of Corporate Governance on Working Capital of Manufacturing Firms Listed at the Nairobi Securities Exchange, Master Thesis Published, University of Nairobi.

Mandiefe, M. (2016). The Impact of Working Capital Management on Progitability in Kameron Banks, the Journal of Finance and Economics, Vol. 2, No. 1, PP. 10- 32.

Marttonen, S., Monto, S., Karri, T., (2013).Profitable Working Capital Management in Industrial Maintenance Companies, Journal of Quality in Maintenance Engineering Vol. 19, No. 4, pp. 429-446.

Mbawuni, J., Mbawuni, M., and Nimako, S., (2016).The Impact of Working Capital Management on Profitability of Petroleum Retail Firms: Empirical Evidence from Ghana, International Journal of Economics and Finance, Vol. 8, No. 6, pp. 49-62.

Meshack, S., (2015). Influence of Corporate Governance Practices: on Working Capital Efficiency of Manufacturing, Master Thesis Published, South Eastern Kenya University.

Moyer, R. McGuigan, J, and Kretlow, W. (2009). Contemporary Financial Management (11 ed), Mason, OH, South- Western / Cengage Learning.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Naseer, M., Naseem, I., (2015). The Relationship between Working Capital Management and Cash Holdings of Banks in Pakistan. Journal of Bank Management, Vol. 7, No. 2, PP. 7-21.

Nwankwo, G. (1991). Bank Management, Principles and Practice, Lagos: Malthouse Press Ltd.

Nzotta, M. M. (1997). High Temp. Mater. Proc, 16(4), 261–71.

Piabuo, S., (2016). How Working Capital Management Affects the Profitability of Afriland First Bank of Cameroon? A case study, the Jounal of Business, Vol. 2, No. 1, PP. 4-32.

Pike, R. and Neale, B. (2009). Corporate Finance and Investment Decisions & Strategies, Sixth Edition, Prentice Hall, London.

Quiry, P. Dallocchio, M. Fur, Y. and Salvi, A. (2009). Corporate Finance: Theory and Practice, First Edition, John Wiley & Sons, Inc, Umited Kingdom.

Raheman, A. Qayyum, A. and Afza, T. (2011). Sector – Wise Performance of Working Capital Management Measures and Profitability Using Ratio Analysis, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 3, No. 8, PP. 223-235.

Ray, K. (2014). Efficiency of Working Capital Management and Profitability: A Case of Hindalco, Review of Management, Vol 4, No. ½.

Samiloglue, F. and Demirnes, K. (2014). The Effect of Working Capital Management on Firm Profitability: Evidence from Turkey, the International Journal of Applied Economics and Finance, Vol. 3, No. 2, pp. 1-34.

Paris p 117.، economica، J. (2008) la gestion de porteffeulle،Viviani

Wasiuzzaman, S., & Arumugam, V., (2013). Determinants of Working Capital Investment: A Study of Malaysian PublicListed Firms, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol. 7, Issue. 2, pp. 63-84.

Watson, D. and Head, A. (2007). Financial Times Prentice Hall Corporate Finance: Principles and Practice, Review of Management, Vol. 2, No. 4, PP. 3-28.

Yaaqobnejad, A., (2010). The Relationship between Working Capital Management and Profitability of Listed Companies an Tehran Stock Exchange, Journal of Financial Engineering and Portfolio Management, No. 2, PP 117-137

Yeboah B. and Agyei, S (2012). Working Capital Management and Cash Holdings of Banks in Ghana, the journal of Financial, Vol, 12, No. 1, PP. 1-23



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# الملاحق



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول إدارة رأس المال العامل والنقدية لعينة البنوك التجارية الخاصة بالدراسة

| اسم البنك | الفترة | إدارة رأس المال العامل | النقدية |
|---|---|---|---|
| بنك الاسكان | 2007 | 21.27591024 | 15.14810331 |
| | 2008 | 26.6821079 | 13.83777956 |
| | 2009 | 29.70350323 | 18.84630696 |
| | 2010 | 38.81135406 | 19.34950244 |
| | 2011 | 41.77980262 | 15.38537180 |
| | 2012 | 59.18844916 | 11.01727155 |
| | 2013 | 38.31764835 | 11.87427948 |
| | 2014 | 36.23891437 | 16.30028931 |
| | 2015 | 39.15890103 | 12.11733149 |
| | 2016 | 52.50952592 | 11.72957113 |
| البنك التجاري | 2007 | 9.746804464 | 11.2059323 |
| | 2008 | 10.46032557 | 10.0237477 |
| | 2009 | 9.952942116 | 11.1111890 |
| | 2010 | 17.90887304 | 10.3627328 |
| | 2011 | 16.29535123 | 10.5671416 |
| | 2012 | 14.99465925 | 11.7811453 |
| | 2013 | 11.91633453 | 70.509040 |
| | 2014 | 11.76109547 | 39.256372 |
| | 2015 | 18.7033861 | 16.6638722 |
| | 2016 | 17.66884155 | 11.4910479 |
| البنك العربي | 2007 | 9.585608234 | 28.40800000 |
| | 2008 | 13.0098862 | 29.12701000 |
| | 2009 | 22.96128084 | 37.51411000 |
| | 2010 | 35.99064094 | 48.17449000 |
| | 2011 | 30.20512859 | 49.42228000 |
| | 2012 | 24.56180259 | 53.40921000 |
| | 2013 | 4.540698293 | 52.31397000 |
| | 2014 | 26.99596688 | 49.55445000 |
| | 2015 | 29.33020694 | 55.55812000 |
| | 2016 | 24.60534521 | 47.68226000 |
| البنك الأهلي الأردني | 2007 | 13.79566102 | 50.3853506 |
| | 2008 | 15.34796097 | 40.8835693 |
| | 2009 | 16.76681933 | 38.2437016 |
| | 2010 | 25.51620159 | 48.5034777 |
| | 2011 | 29.15494069 | 36.5065038 |
| | 2012 | 40.67156745 | 41.0149281 |
| | 2013 | 36.80666735 | 35.0270103 |
| | 2014 | 25.04962654 | 37.8958055 |
| | 2015 | 29.40897732 | 40.1578930 |
| | 2016 | 26.33422003 | 32.1995249 |
| بنك المؤسسة العربية المصرفية | 2007 | 8.753690684 | 12.5697089 |
| | 2008 | 11.58083073 | 86.968026 |
| | 2009 | 15.83966805 | 68.355970 |
| | 2010 | 28.27142954 | 10.849051 |
| | 2011 | 26.79260446 | 11.871701 |
| | 2012 | 14.09771314 | 19.201296 |
| | 2013 | 12.96027479 | 24.842377 |
| | 2014 | 15.54552833 | 48.830235 |
| | 2015 | 22.41766361 | 2.996211 |
| | 2016 | 27.85861598 | 20.615408 |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | |
|---|---|---|---|
| 18.2009050 | 1.49308698 | 2007 | بنك المال الأردني |
| 10.9531923 | 14.81607017 | 2008 | |
| 22.9090556 | 16.41472354 | 2009 | |
| 12.3901054 | 14.90254962 | 2010 | |
| 17.3281423 | 13.10393106 | 2011 | |
| 23.4450716 | 13.59511766 | 2012 | |
| 32.3146998 | 8.284376846 | 2013 | |
| 34.2334951 | 12.53656581 | 2014 | |
| 35.1162628 | 18.16535755 | 2015 | |
| 16.6607551 | 22.08598042 | 2016 | |
| 30.469361 | 10.87386304 | 2007 | بنك سوستيه جنرال |
| 56.467663 | 10.41570599 | 2008 | |
| 49.823825 | 11.10672875 | 2009 | |
| 94.271236 | 15.98334923 | 2010 | |
| 41.135382 | 14.05272579 | 2011 | |
| 94.850529 | 13.04018933 | 2012 | |
| 74.667651 | 7.729167505 | 2013 | |
| 23.4617046 | 7.512645655 | 2014 | |
| 34.8486867 | 13.46746471 | 2015 | |
| 19.6812022 | 12.35342707 | 2016 | |
| 39.5785072 | 20.35902713 | 2007 | بنك القاهرة عمان |
| 34.9730374 | 21.04855089 | 2008 | |
| 29.9533337 | 23.76671088 | 2009 | |
| 254317099 | 35.00309883 | 2010 | |
| 24.8799598 | 37.24783444 | 2011 | |
| 29.4950815 | 27.31984443 | 2012 | |
| 17.6599421 | 19.85919601 | 2013 | |
| 41.1572964 | 28.35336875 | 2014 | |
| 39.7796995 | 49.76912796 | 2015 | |
| 22.7972605 | 44.67397855 | 2016 | |
| 38.1839500 | 20.38992645 | 2007 | بنك الأردن |
| 34.1971117 | 22.58387888 | 2008 | |
| 36.4025045 | 23.62002087 | 2009 | |
| 46.8464159 | 39.00772564 | 2010 | |
| 33.5253080 | 41.05190988 | 2011 | |
| 44.6975276 | 36.27940362 | 2012 | |
| 31.4724322 | 38.25388777 | 2013 | |
| 37.6789520 | 44.53647954 | 2014 | |
| 38.3255834 | 69.44503218 | 2015 | |
| 56.4145672 | 91.91067354 | 2016 | |
| 25.2628195 | 11.5992911 | 2007 | البنك الأردني الكويتي |
| 18.6912125 | 14.67469726 | 2008 | |
| 23.0216207 | 19.16706456 | 2009 | |
| 20.6041944 | 33.1001299 | 2010 | |
| 31.7959743 | 38.04012691 | 2011 | |
| 27.4744383 | 34.10642173 | 2012 | |
| 26.8980181 | 28.70967627 | 2013 | |
| 22.3563003 | 29.35513006 | 2014 | |
| 33.7200731 | 39.65331436 | 2015 | |
| 14.5447357 | 39.73564483 | 2016 | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | |
|---|---|---|---|
| البنك الاستثماري | 2007 | 2.70376035 | 95.014349 |
| | 2008 | 4.151954147 | 15.3572368 |
| | 2009 | 8.170347577 | 92.871385 |
| | 2010 | 17.72096885 | 38.977334 |
| | 2011 | 17.79383813 | 10.0204861 |
| | 2012 | 13.82261598 | 89.209817 |
| | 2013 | 10.57577823 | 91.464959 |
| | 2014 | 10.57757608 | 93.800859 |
| | 2015 | 17.71835813 | 13.6980540 |
| | 2016 | 22.45577901 | 16.2719517 |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | 2007 | 5.095229015 | 91.620582 |
| | 2008 | 8.111360751 | 78.600585 |
| | 2009 | 13.38788101 | 80.773015 |
| | 2010 | 19.21110051 | 38.269134 |
| | 2011 | 22.86651704 | 31.127896 |
| | 2012 | 17.46722826 | 88.683723 |
| | 2013 | 12.1123697 | 84.154539 |
| | 2014 | 29.58457911 | 92.375557 |
| | 2015 | 19.33830208 | 65.858848 |
| | 2016 | 1.209274788 | 12.2688755 |
| بنك الاتحاد | 2007 | 16.52444401 | 18.6249557 |
| | 2008 | 15.85216613 | 21.4940320 |
| | 2009 | 19.58091823 | 12.8713143 |
| | 2010 | 21.69438179 | 21.5060924 |
| | 2011 | 19.89402016 | 27.4569933 |
| | 2012 | 21.65316431 | 32.5254285 |
| | 2013 | 16.49694909 | 19.0608416 |
| | 2014 | 15.41394822 | 12.2877138 |
| | 2015 | 21.998318 | 19.5610720 |
| | 2016 | 28.93882915 | 40.9009567 |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com